تصور مقترح لتطوير نظام الدمج بالمدارس العامة بمحافظة الشرقية في ضوء حقوق الطفل المعاق

إعداد

د/ إنتصار السيد المغاوري

مدرس بقسم العلوم الأساسية – كلية التربية للطفولة المبكرة

جامعة المنصورة

مجلة رعاية وتنمية الطفولة (دورية – علمية – متخصصة – محكمة)

يصدرها مركز رعاية وتنمية الطفولة – جامعة المنصورة

العدد الخامس عشر- ٢٠١٧م

تصور مقترح لتطوير نظام الدمج بالمدارس العامة بمحافظة الشرقية في ضوء حقوق الطفل المعاق

إعداد
د/ إنتصار السيد المغاوري
مدرس بقسم العلوم الأساسية – كلية التربية للطفولة المبكرة- جامعة المنصورة

ملخص الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على واقع الدمج بالمدارس العامة بمحافظة الشرقية في ضوء ما ورد في الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الطفل المعاق، وترجع أهمية الدراسة إلى أهمية الموضوع الذي تتناوله، حيث إن الدمج سياسة تربوية تسعى لمنح الطفل المعاق حقه في التعليم، وقد تمثلت عينة الدراسة في خمس مدارس من المدارس الابتدائية المطبق بها نظام الدمج في محافظة الشرقية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وكانت أداة الدراسة استبانة من تصميم الباحثة تشتمل على الممارسات التي توضح حقوق الطفل المعاق.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها ضعف الإمكانيات والتجهيزات في المدارس التي يطبق فيها نظام الدمج مما لا يساعد على تحقيق الأهداف المرجوة من هذا النظام، كما وضعت الدراسة تصورًا مقترحًا لتحسين وتطوير نظام الدمج في المدارس العامة بمحافظة الشرقية.

Abstract

A Proposed Vision for Developing Merging system in public schools in sharkia Governorate through the Handicapped children Rights.

This study aims to recognise about the reality of merging system in public schools in sharkia Governorate in light of the international agreements for handicapped children rights.

The importance of this study comes frome the subject of merging thet deals with educational geopolitics and this makes the handicapped childrenhabr the ritght to learn.

The study sample consisted of five primary schools that have the merging system in sharkia Governorate.

The study uses the descriptve analytical method.

The study tool was questionnaire. It was designed by the researcher that containing practices that charify the rights of handicapped children.

The study reached several results, the most important of which are the weak capabilities and equipment in schools where the merging system is applied which does not help in a chieving in desired aims of this system.

The study has come up with aproposed comcept for improving and developing the merging system in public schools in sharkia Governorate.

مقدمه:

تعد عملية دمج الأطفال المعاقين في المدارس العادية من أهم المفاهيم التربوية الحديثة التي أصبحت جزءً لا يتجزأ من سياسات التعليم في كثيرمن الدول المهتمة بمجال تعليم الأطفال المعاقين، فقد أكدت المواثيق الخاصة بالمنظمات الدولية، والإقليمية، والحكومية، وغير الحكومية في إعلان منظمة الأمم المتحدة لحقوق ذوي الإعاقات ١٩٧٥م على أن الأشخاص ذوي الإعاقات باختلاف أنواعها ودرجاتها لديهم استعدادًا للتعلم والنموالاندماج في المجتمع. (١)

كما أكدت هذه المواثيق على مبدأ تكافؤ الفرص، ومبدأ العدالة الاجتماعية بين جميع أفراد المجتمع وفئاته، وأن الفرد المعاق يحق له التمتع بكافة الحقوق الأساسية الممنوحة لأقرانه العاديين ممن هم في مثل عمره الزمني مهما اختلف نوع الإعاقة التي يعاني منها أو طبيعتها أو حدتها، ومن تلك الحقوق حقه في تعليم يتناسب مع احتياجاته الفردية، واحترام كرامته الإنسانية، وحمايته من شتى أشكال الاستغلال، والتمتع بحياة طبيعية وعادية، كما له الحق أيضاً في الانتماء لمجتمعه والعيش وسط أفراده. (٢)

ومع تطور الأبحاث والدراسات التربوية والنفسية، بدأت هذه الفئة تحقق المزيد من المكاسب الإنسانية، ومن أهم هذه المكاسب ضمانه لحقوقه التربوية، التي من أبرزها كسر العزلة التربوية المتمثلة في المدارس أو المراكز الخاصة بهم، والتي غالبًا ما يترتب عليها وجود حواجز نفسية بين المعاقين وأقرانهم العاديين مما يؤدي إلى صعوبة تقبل كل من الطرفين للآخر، وخاصة عند اندماجهم في المجتمع الخارجي. (٣)

---

(١) ماجد عيد (٢٠٠١): مناهج وأساليب تدريس ذوي الحاجات الخاصة، عمان، الأردن، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط٥، ص١٧.

(٢) مريم الأشقر (٢٠٠٣): دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع، الدوحة، المركز الثقافي الاجتماعي بالجمعية القطرية لتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة.

(٣) حابس العوالمة (٢٠٠٣): سيكولوجية الأطفال غير العاديين، عمان، الأردن، الأهلية للنشر والتوزيع، ط٢، ص٢٥.

لذا بدأ التفكير الجاد في البحث عن أساليب تربوية أخرى تساهم في الحد من هذه الظاهرة وتهيئ لهم فرصاً مساوية للفرص التي يتمتع بها الأفراد العاديين، والتي من شأنها أن تعيد انخراطهم في الحياة العامة، وبذلك يمكن الاستفادة من طاقاتهم الكامنة وجعلها قوة فعالة تساهم في بناء وتطوير المجتمع.

فجاءت فكرة الدمج وهو اتجاه جديد وفلسفة تربوية للأطفال المعاقين، يهدف لجعل المدرسة العامة مكانًا لتعلم كل التلاميذ بشتى فئاتهم؛ إيماناً بحق الطفل المعاق في الخروج من عزلته التي فرضها عليه وجوده في مدارس خاصة به. (٤)

وترى الباحثة أن اهتمام مصر بقضية الدمج يأتي من حرصها على أن يحصل أبنائها بمختلف فئاتهم على حياة كريمة، وأن ينالوا حقوقهم التي نصت عليها جميع الاتفاقيات المهتمة بمجال حقوق الإنسان عامة، وحقوق الطفل المعاق خاصة.

وقد أرادت الباحثة من خلال هذه الدراسة التعرف على واقع نظام الدمج المتبع في المدارس العامة بمحافظة الشرقية، وكذلك التعرف على نقاط القوة والضعف به، ومن ثم وضع تصور مقترح لتحسين وتطوير تطبيق الدمج في هذه المدارس، وذلك في ضوء ما حددته التشريعات الدولية من حقوق للطفل المعاق.

مشكلة الدراسة:

على الرغم من الجهود المبذولة لإنجاح نظام الدمج في المدارس العامة في مصر، إلا أن هذا النظام عانى من عدة مشكلات حين تم تطبيقه، مما أعاق نجاحه، بالتالي حدث تعارضا مع ما جاء من تطبيق حقوق الطفل المعاق في التشريعات المختلفة.

وقد تحددت مشكلة الدراسة في ضوء الزيارات الميدانية التي قامت بها الباحثة إلى بعض المدارس العامة المطبق بها نظام الدمج، والتعرف على المشكلات التي تواجه تطبيق

(٤) سهير محمد شاش (٢٠٠٦): استراتيجية دمج ذوي الاحتياجات الخاصة، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق، ص٦٥.

نظام الدمج داخلها، وكان من أهم هذه المشكلات ضعف الامكانيات والتجهيزات، إلى جانب ضعف إعداد المعلمين لتقبل هذا النظام والتفاعل معه.

الأمر الذي دفع الباحثة إلى الاطلاع على الأدبيات والدراسات التربوية والنفسية التي تناولت موضوع الدمج، إلى جانب الدراسات التي اهتمت بتتبع واقع تطبيق هذا النظام كالدراسات التي تناولت فيها منظمة اليونسكو حال الدمج بنظم التعليم في بعض البلدان مثل "نيبال" (٥)، "باكستان" (٦)، و"بنغلاديش"(٧).

وفي ضوء ما يعانيه نظام الدمج في المدارس العامة من مشكلات، وانطلاقًا من أهمية الدمج لتحقيق أهداف الاتفاقيات الدولية الخاصة بالأطفال المعاقين وهو "التعليم للجميع" تتحدد مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي:

ما التصور المقترح لتطوير نظام الدمج في المدارس العامة بمحافظة الشرقية "في ضوء حقوق الطفل المعاق"؟

ويتفرع من التساؤل الرئيس التساؤلات الفرعية الآتية:

- ما واقع نظام الدمج في المدارس العامة بمحافظة الشرقية؟
- ما حقوق الطفل المعاق التي يتضمنها الاتفاقيات المختلفة؟
- ما متطلبات التصور المقترح لتطوير نظام الدمج في المدارس العامة بمحافظة الشرقية في ضوء حقوق الطفل المعاق؟

([5]) UniciF (2003) : Examples of Inclusive Education (Nepal). Katmandu, Unicif Regional office for south Asia.

([6]) UniciF (2003) : Ecamples of Inclusive Education (pakistan). Katmandu, Unicif Regional office for south Asia.

([7]) UniciF (2003) : Ecamples of Inclusive Education (Bangladech). Katmandu, Unicif Regional office for south Asia.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة الحالية إلى وضع تصور مقترح لتطوير نظام الدمج بالمدارس العامة بمحافظة الشرقية من خلال:

١. إلقاء الضوء على الإطار المفاهيمي لنظام الدمج.

٢. تحليل واقع نظام الدمج في المدارس العامة بمحافظة الشرقية.

٣. التعرف على حقوق الطفل المعاق في التشريعات الدولية.

أهمية الدراسة:

تظهر أهمية الدراسة من خلال:

١. أهمية الموضوع الذي تتناوله الدراسة، حيث إن نظام الدمج يعتبر توجهًا تربويًا يساهم في منح الطفل المعاق حقه في التعليم والرعاية والحياة الكريمة.

٢. قد تساهم الدراسة الحالية في تطوير وتحسين واقع الدمج في المدارس العامة من خلال التعرف على نقاط الضعف ومحاولة الإسهام في تحسينها.

٣. إن التعرف على حقوق الطفل المعاق التي نصت عليها التشريعات المختلفة يساعد القائمين على نظام الدمج في وضح استراتيجيات تتناسب مع حاجات جميع الأطفال بشتى فئاتهم.

فرض الدراسة:

❖ يكون حل المشكلات التي تعيق نظام الدمج بالمدارس العامة بمحافظة الشرقية في ضوء التعرف على حقوق الطفل المعاق أعلى منه عند المدارس التي لا تعرف هذه الحقوق.

مجتمع وعينة الدراسة:

١. يتمثل مجتمع الدراسة:

في مدارس المرحلة الابتدائية المطبق بها نظام الدمج بمحافظة الشرقية حيث تم الاطلاع من قبل الباحثة على المشكلات التي تواجه تلك المدارس من خلال جمع الشواهد من معلمي هذه المرحلة بالمدارس عينة الدراسة، كما أن محافظة الشرقية محل سكن الباحثة.

عينة الدراسة:

- **قامت الباحثة باختيار خمسة مدارس من مدارس المرحلة الابتدائية المطبق بها نظام الدمج في محافظة الشرقية بطريقة عشوائية.**
- **حقوق الطفل المعاق الواردة في الاتفاقيات والمواثيق الدولية كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واتفاقية حقوق الطفل المعاق: (الحقوق الجسدية، الحقوق النفسية، الحقوق الاجتماعية، الحقوق التعليمية).**

منهج الدراسة:

حتى تحقق الدراسة الحالية الأهداف المرجوة منها استخدمت الباحثة المنهج الوصفي، حيث إنه الأنسب في جمع المعلومات الوافية والدقيقة والتي تصور الواقع، والتي يمكن تحليلها وتفسيرها للوصول إلى استنتاجات بغية تحسين الواقع الموجود بالمدارس العامة المطبق بها نظام الدمج.

إجراءات الدراسة:

للإجابة على أسئلة الدراسة والتحقق من فرضها تم اتباع الإجراءات التالية:

١- الاطلاع على الأدبيات التربوية والدراسات السابقة في موضوع الدراسة.

٢- تحديد المدارس عينة الدراسة والتي طُبق بها نظام الدمج بمحافظة الشرقية بطريقة عشوائية.

٣- القيام بالزيارات الميدانية والمقابلات الشخصية داخل تلك المدارس.

٤- تفريغ المعلومات والبيانات في جداول توضيحية من واقع الاستبانة التي أعدتها الباحثة لهذا الغرض.

٥- استخلاص النتائج وتفسيرها في ضوء الواقع.

٦- وضع تصور مقترح في ضوء ما توصلت إليه الباحثة من نتائج مستخلصة من واقع تطبيق نظام في المدارس العامة وذلك بهدف التحسين والتطوير.

مصطلحات الدراسة:

١. الدمج (Inclusion) :

هو عملية تهدف إلى تمكين الأطفال المعاقين من الالتحاق بالمدارس العامة مع غيرهم من الأطفال العاديين، مما يوفر لهم بيئة تربوية ومعيشية أقرب ما تكون إلى البيئة الطبيعية (٨).

التعريف الإجرائي:

هو منح الطفل المعاق حقه في التعليم في مدارس عادية كغيره من الأطفال العاديين في نفس مرحلته العمرية.

٢. المدارس الابتدائية:

هي المرحلة الأولى التي يلتحق بها الطفل في بداية حياته، وهي مرحلة إلزامية، حيث يجب على كافة الطلاب من مختلف الطبقات الاجتماعية أو الاقتصادية الالتحاق بها، وتتكون عادة من خمسة إلى ستة صفوف حسب النظام التعليمي المتبع في كل دولة، كما تعتبر من أهم المراحل في حياة الطلاب. (٩)

وتنص المادة رقم (٤) من قانون التعليم لجمهورية مصر العربية رقم (١٣٩) لسنة ١٩٨١ على أن: التعليم الابتدائي هي المرحلة الأولى من التعليم الأساسي الإلزامي، وتكون مدة الدراسة في التعليم قبل الجامعي على النحو التالي: تسع سنوات للتعليم الأساسي الإلزامي ويتكون من حلقتين "الحلقة الابتدائية" ومدتها ست سنوات، و"الحلقة الإعدادية" ومدتها ثلاث سنوات، ثلاث سنوات للتعليم الثانوي (العام والفني)(10).

---

(١) وليد خليفة وعيسى مراد (٢٠٠٩): المنظور الحديث للتربية الخاصة، القاهرة، مصر، دار الكتب العلمية، ص٢٩.

(٢) المدرسة ومفهومها التربوي. http://www.caps.egypt.com

(١) جمهورية مصر العربية، وزارة التربية والتعليم (١٩٨١): قانون التعليم الصادر بالقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١.

التعريف الإجرائي:

هي المرحلة التالية لمرحلة رياض الأطفال وهي المرحلة التي تُنمي فيها مهارات الطفل في القراءة والكتابة والحساب وبعض العمليات العقلية.

٣. حقوق الطفل المعاق (Disabled children rights):

عبارة عن مجموعة الحقوق الفردية والشخصية للطفل المعاق تضمن له الحماية والرعاية المناسبة لحاجاته الخاصة (١١).

التعريف الإجرائي:

تتفق الباحثة مع التعريف السابق لأنه جامع شامل حيث يجب على مؤسسات الدولة أن تتضمن للطفل المعاق الحماية والرعاية المناسبة، وترى الباحثة أنه يجب أيضا أن توفر الدولة تشريعات تحمى حقوق الطفل المعاق جسديا ونفسيا وعقليا واجتماعيا.

الدراسات السابقة:

١. دراسة (اليونيسيف، ٢٠٠٣):

هدفت الدراسة إلى تقييم حالة الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في التعليم الدمجي في باكستان من حيث السياسات التعليمية، والمصادر والإجراءات، وتوضيح التطبيقات التي تم تناولها وتحديد نماذج وإجراءات التعليم الدمجي، وإلقاء الضوء على الاستراتيجيات الناجحة والفعالة، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها عدم التنسيق بين رياض الأطفال العادية والخاصة التي اتبعت مشروع الدمج، إلى جانب قصور بالمعلومات الحقيقية الخاصة بالأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، وقصور بالتنسيق والتعاون بين وزارة التربية ووزارة إنعاش المجتمع والتربية الخاصة.

---

(٢) أحمد محمد عقل (٢٠١٢): حقوق الطفل المعاق بين الشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية، الأردن، مجلة المؤتمر العالمي الثاني للشريعة والقانون، المجلد الثاني، ص١٤١.

وتتفق الدراسة الحالية مع هذه الدراسة في تناول موضوع الدمج، بينما تختلف عنها في الحدود المكانية. (١٢)

٢. دراسة (رنا محمد، ٢٠٠٧):

هدفت الدراسة إلى التأكيد على الأساليب المناسبة التي تسهل انخراط المعاق في حياة المجتمع العامة، وتوصلت الدراسة إلى أن عملية تأهيل (دمج المعاق في حياة المجتمع هي بمثابة مسألة وطنية تتعدى استعداد المعاق للدمج، وتتطلب المؤازرة المجتمعية الأهلية والمؤسساتية والجهود المالية والقانونية والقرار السياسي التي يستطيع المعاق عند توفرها التكيف مع حياة المجتمع. (١٣)

وتتفق الدراسة الحالية مع هذه الدراسة حول ضرورة تكاتف جميع جهود مؤسسات المجتمع لإنجاح نظام الدمج.

٣. دراسة (Natalia, 2008):

هدفت الدراسة إلى تقييم مواقف المعلمين اليونانيين تجاه دمج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في مدرسة مدينة أليكاندرو، وتوصلت الدراسة إلى غياب الدعم التربوي والتقني مع الافتقار لكل من الخبرة والدعم المدرسي، وكذلك الافتقار للسياسات التربوية، حيث تعتبر عقبات تقف في وجه تطبيق الدمج. (١٤)

---

(٣) رنا محمد صبحي (٢٠٠٧) : دمج المعاق حركياً في المجتمع المحلي بيئياً واجتماعياً بمحافظة نابلس، رسالة ماجستير، سوريا، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح .

(13) UniciF (2003): Ecamples of Inclusive Education (pakistan), Katmandu, Unicif Regional office for south Asia.

(14) Natalia Kontongona & Mrchal fajknos (2008) Ecpectations, antiocipated abstaclres and attitudes of active pre and primary schools t rachers towards in clusionin the regular classroom of children with special educatianal needs

وتتفق الدراسة الحالية مع هذه الدراسة حول وجود عقبات تواجه تطبيق الدمج في المدارس قد تؤثر على نجاح النظام وتختلف عنها في بيئة العينة.

٤. دراسة (Simon, anduther , 2010):

هدفت إلى التعرف على عملية التعليم الدامج للطلبة ذوي الإعاقة البصرية وفي أسبانيا من خلال تحليل وجهات نظر العاملين في المنظمات؛ وتوصلت الدراسة إلى أنه يمكن تطوير سياسة الدمج من خلال بعض التعديلات لتصل إلى جميع الطلبة في مختلف المراحل المدرسية وأن من أهم التعديلات هي: تشجيع عملية التعليم والابتكار في المدارس، وتعزيز وتطوير تدريب المعلمين للتأكيد من امتلاكهم الكفاءة اللازمة لإدراك احتياجات الطلبة، وتزويد المراكز بالمصادر المادية والتكنولوجية.

وتتفق الدراسة الحالية مع هذه الدراسة حول ضرورة تطوير الإمكانيات المتوفرة في مدارس الدمج وتحسينها لتتناسب مع احتياجات الفئات المختلفة من الأطفال، بينما تختلف عنها في بيئة العينة. (١٥)

٥. دراسة (حسام خلف، ٢٠١١):

هدفت الدراسة إلى التعرف على مشكلات دمج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في مرحلة التعليم الاساسي من وجهة نظر المعلمين، والمدراء، وأولياء أمور الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، والأطفال العاديين في مدينة دمشق، ومدى الاختلاف في وجهات النظر تبعاً لبعض المتغيرات، وتوصلت الدراسة أن أبرز المشكلات كانت المناهج، وقلة الإمكانيات في بيئة المدرسة، وضعف تفاعل الأطفال العاديين مع ذوي الاحتياجات الخاصة، وضعف قدرة المعلمين على تفهم احتياجات الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.

---

(15) Simon C., E ch eita G. Sandoval M.and loper M. (2010), the in elusive educational process of students with visual impairments in spain : an analysis from the p erspective of organization, journal visual impair ment blindness.

وتتفق الدراسة الحالية مع هذه الدراسة حول وجود مشكلات تواجه نظام الدمج كأي نظام جديد، وتختلف عنها في بيئة العينة. (١٦)

٦. دراسة (مواهب إبراهيم، نيفين مصطفى، ٢٠١٦):

هدفت الدراسة إلى دراسة تأثير عملية الدمج على الطفل المدمج من منظور أولياء الأمور، والمعلمين، والعوامل المرتبطة به.

وقد توصلت الدراسة إلى أن أكثر الإعاقات انتشاراً بالمدارس الحكومية هي الإعاقة السمعية والعقلية، بينما كانت صعوبات التعلم والتوحد من أكثر الإعاقات انتشاراً في المدارس الخاصة، كما أظهرت الدراسة انخفاضًا في مستوى المشكلات لدى الطفل المدمج بعد تطبيق عملية الدمج. (١٧)

وتتفق الدراسة الحالية مع هذه الدراسة حول أن عملية الدمج لها أثر كبير على الطفل المدمج سواء بالسلب أو بالإيجاب، وتختلف عنها في أن الدراسة الحالية اقتصرت على المدارس الحكومية فقط.

الإطار النظري للدراسة:

تستعرض الباحثة في هذا الجزء الإطار المفاهيمي لنظام الدمج وحقوق الطفل المعاق في التشريعات الدولية حسب كل متغير بالتفصيل كالتالي:

---

(١) حسام الخلف (٢٠١١): مشكلات دمج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة من وجهة نظر المعلمين والمدراء وأولياء الأمور، رسالة ماجستير منشورة، كلية التربية جامعة دمشق، دمشق، سوريا.

(٢) مواهب إبراهيم ونيفين مصطفى (٢٠١٦): تأثير عملية الدمج على الطفل المدمج من منظور أولياء الأمور والمعلمين والعوامل المرتبطة بها، كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية .agr.pialexu.edu.eg Www.

المتغير الأول: نظام الدمج بالمدارس العامة:

أولاً: مفهوم الدمج:

إن الدمج بكافة أشكاله حقٌ مشروعٌ لذوي الإعاقة، باختلاف نوع الإعاقة، وحدتها، أو مرحلتهم العمرية، وهذا ما أكدت عليه الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (٢٠٠٦)، والتي أشارت في مادتها (١٩) إلى حق الاندماج في المجتمع، كما أشارت في المادة (٢٢) إلى ما يعرف بالتعليم الدامج، وهو يشير إلى عدم استبعاد الأشخاص ذوي الإعاقة من التعليم النظامي العام، وقد تعددت تعريفات الدمج كالتالي:

فقد عرفه (كمال سيسالم) على أنه: "تربية ورعاية المعاقين مع العاديين في سياق بيئة أقرب إلى العادية قدر الإمكان، وهو يعني تكامل الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في أوضاع وبرامج التربية النظامية، إلا إذا كانت مشكلاتهم تصل إلى درجة من الشدة لا تمكنهم من التوافق مع البرامج العادية". (١٨)

بينما تشير (اليونسكو) إلى الدمج على أنه: "مراعاة الفروق الفردية للتلاميذ، والاستجابة لاختلاف إمكاناتهم، وقدراتهم، وحاجاتهم، وذلك ليس باعتبارها نقاط ضعف لديهم، وإنما للتعامل معها كفرص لإثراء التعليم وتفعيله". (١٩)

ويرى (Lampty) أن الدمج هو: " إجراء لتقديم خدمات خاصة لذوي الاحتياجات الخاصة في أقل البيئات تقيداً". (٢٠)

---

(١) كمال سيسالم (٢٠١٣): الدمج في مدارس التعليم العام وفصوله، الإمارات، دار الكتاب الجامعي، ط٥، ص١٩.

(٢) فتحي الزيات (٢٠٠٩): دمج ذوي الاحتياجات الخاصة الفلسفة، المنهج والآليات، القاهرة، مصر، دار النشر للجامعات، ص١٥.

([20]) Lamptey L.D. and others (2015) Republic of chane,s policyion Inclucive Education and Definitions of Disability Journal of palicy and tracticein Inteall ectual Disability, 12,(2), P 109 .

وتعرفه (سهير محمد) على أنه: "حالة تهيؤ أو استعداد عام لدى المربين، والمعلمين، والعاملين مع المعوقين والمجتمع بصفة عامة، لتوفير تعليم للأطفال المعوقين داخل البيئة المهيأة للأطفال العاديين في المدرسة العادية، والمنزل العادي، والبيئة المحلية، حينما تتطبق الدولة هذا النظام". (٢١)

ثانياً: أهداف الدمج:

يسعى نظام الدمج إلى تحقيق عدة أهداف أهمها:

١. **تعديل اتجاهات أفراد المجتمع، وخاصة العاملين في المدارس العامة، وأولياء الأمور نحو الأطفال ذوي الإعاقة.**
٢. **التقليل من الفوارق الاجتماعية بين الأطفال المعاقين، وأقرانهم من الأطفال العاديين.** (٢٢)
٣. **إعطاء الطفل فرصة أفضل ومناخاً أكثر مناسباً لينمو أكاديمياً، ونفسياً، واجتماعياً، نمواً سليماً، إلى جانب تحقيق الذات عند الطفل المعاق، وزيادة واقعيته نحو التعليم، ونحو اكتساب علاقات اجتماعية مع غيره من أفراد المجتمع.** (٢٣)
٤. **إتاحة الفرص لجميع الأطفال المعوقين للتعليم في مدارس عادية تحقيقاً لمبدأ تكافؤ الفرص.**
٥. **إتاحة الفرصة للأطفال العاديين لمعرفة وتفهم وتقبل أقرانهم من الأطفال المعاقين.** (٢٤)

---

(٤) سهير محمد سلامة (٢٠١٦): استراتيجية دمج ذوي الاحتياجات الخاصة، القاهرة، مصر، مكتبة زهراء الشرق، ص٤٣.

(٥) سهير محمد سلامة (٢٠١١): استراتيجيات دمج ذوي الاحتياجات الخاصة، القاهرة، مصر دار الزهراء للنشر، ص٤٦.

(٦) مارغيت سيرز، ويان سوتلك ، ترجمة زيدان أحمد السرطاوي وآخرون (٢٠٠٠) : الدمج الشامل لذوي الاحتياجات الخاصة الإمارات ، دار الكتاب الجامعي ، ط١ ، ص٣٥ .

٦. تقديم الخدمات للأطفال المعاقين داخل بيئتهم، والتخفيف من صعوبة انتقالهم إلى المؤسسات والمدارس الخاصة بهم، حيث إن معظم هذه المدارس قد تكون بعيدة عن سكن الأطفال ذوي الإعاقة.

٧. استيعاب نسبة أكبر من الأطفال المعوقين الذين لم يلتحقوا بالتعليم، وخاصة أن تعليمهم في مدارس ومراكز متخصصة قد يسبب عبئًا ماديًا على الأسر. (٢٥)

٨. تعديل اتجاهات المعلمين في المدارس العادية نحو الطفل المعاق من اتجاهات سلبية إلى اتجاهات أكثر إيجابية.

٩. كما يحق للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة تلقي التعليم في نفس المدارس التي يتعلم فيها أقرانهم من الأطفال العاديين، حيث يغير الدمج جزءاً من التغيرات الاجتماعية والسياسية التي حدثت على المستوى العالمي، إلى جانب أن تعليم الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس العادية يساعد على تجنبهم العزلة عن أسرهم. (٢٦)

١٠. التركيز بشكل أفضل على المهارات اللغوية للأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس العادية، حيث إن تعلم اللغة يعتمد بشكل كبير على العوامل البيئية، ويعتبر النمو اللغوي مهماً جداً للأطفال المدمجين، حيث يساعدهم على التواصل مع الآخرين.

١١. إن الدمج يزود الأطفال من ذوي الإعاقة بالفرص المناسبة لتحسين كل من مفهوم الذات، والسلوكيات الاجتماعية التي وجد بأنهما مرتبطان ببعضهما بشكل كبير.

---

(١) مهدي معدي العجمي، نزال زيد الشمري (٢٠١٦): الدمج للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس العامة وتأثيرها الاجتماعي من وجهة نظر المعلمين، الكويت، المجلة التربوية، العدد ٣١، ص١٢٤.

(٢) مصعب سلمان أحمد (٢٠١٢): رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة ودورهم المعرفي، الأردن، دار زهراء للنشر، ص٤١.

(٣) إبراهيم بن حمد النقيثان (٢٠١٢): الدمج المجتمع الشامل لذوي الإعاقة في المجتمع العربي الإسلامي، سلطنة عمان، الملتقى الثاني عشر للجمعية الخليجية للإعاقة، مسقط، خلال الفترة ٦-٨ مايو ٢٠١٢م.

١٢.تخلص ذوي الاحتياجات الخاصة من جميع أنواع المعيقات سواء المادية، أو المعنوية التي تحد من مشاركتهم في جميع الأنشطة الحياتية. (٢٧)

ثالثاً: متطلبات الدمج:

يعد نظام الدمج عملية متكاملة وحتى يحقق النجاح لابد من توفر ما يلي:

١. **توفير الدعم النظامي والقانوني لضمان التعليم الشامل للأطفال المعاقين في المدارس العادية.**

٢. **التخطيط المسبق للدمج، وتحديد أهدافه، والفئات التي سوف يشملها، ونوع الدمج الذي سيتم تنفيذه.**

٣. **الاختبار الملائم للبيئة المدرسية التي سيتم تطبيق الدمج بها، انطلاقًا من حاجات الأطفال بهذه المدارس. (٢٨)**

٤. **توفير مصادر الدعم والمساندة المادية والبشرية للمدرسة.**

٥. **الاختيار الملائم للأطفال المعاقين الذين يُنوى إدماجهم، للتأكد من إمكانية استفادتهم أكاديمياً واجتماعياً وانفعالياً من الدمج، كما يجب التأكد من الأطفال الذين تم اختيارهم، بأنهم لا يحتاجون إلى درجة عالية من الرعاية الخاصة. (٢٩)**

٦. **الاختبار المناسب للمعلمين الذين سيتعاملون مع الأطفال المعاقين، بغض النظر عن كونهم معلمي تربية خاصة أم معلمي فصول عادية.**

---

(٤) محمد محمود العطار (٢٠١٥): دمج الأطفال المعاقين في المملكة العربية السعودية في ضوء تجارب بعض الدول الأجنبية، مجلة جامعة الباحة للعلوم الإنسانية، العدد ١٢.

(١) حابس العوالمة (٢٠٠٣): سيكولوجية الأطفال غير العاديين، عمان ، الأردن ، الأهلية للنشر والتوزيع ، ط٢ ، ص٣١ .

(٢) مي أبو غزالة (٢٠١٤): مشروع الرياض الدامجة www.syrianintergration.org .

٧. التهيئة المسبقة لجميع العاملين في المدرسة، والأطفال العاديين، وأولياء أمورهم، من خلال الشرح، وعرض الأفلام، والصور والزيارات المتبادلة بين الأطفال المعاقين وأقرانهم من الأطفال العاديين.(٣٠)

٨. التعاون مع أولياء أمور الأطفال المعاقين، لكي يشاركوا في المراحل المختلفة للبرامج.

٩. توفير الأدوات والوسائل والاحتياجات المختلفة التي تدعم خطط الدمج في المدارس العادية وإجراء التعديلات اللازمة للمدرسة، والفصول، والمناهج قبل البدء بالتنفيذ.

١٠. توفير نظام تسجيل مستمر لقياس مدى نمو الطالب المدمج في مختلف الجوانب.(٣١)

١١. السير تدريجياً في عملية الدمج وإتباع منحى واقعي في التغيير.

رابعاً: الشروط الواجب توافرها لتطبيق الدمج:

هناك بعض الأمور الواجب مراعاتها قبل تطبيق سياسة الدمج ومن هذه الأمور:

١. يجب أن يراعى نوع وشدة الإعاقة قبل البدء بعملية الدمج ومعرفة الاستعداد النفسي للطفل المراد دمجه.

٢. يجب أن تسبق عملية الدمج للطفل المعاق تربية مبكرة من الأسرة، لمساعدتهم على أداء بعض الوظائف الأساسية للحياة مثل: الكلام، والحركة، والتنقل، والاعتماد على النفس في النظافة الشخصية، والأكل.

---

(٣) ملك السباعي (٢٠١٤): اتجاهات أولياء الأمور ومعلمات رياض الأطفال نحو دمج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في رياض الأطفال، مجلة جامعة البعث، المجلد ٣٦، العدد ٤، ص٢٠٧.

(31) Kahina H.and others (2013): Impact of ministry eating, and Disability visibility on social Representations of Disability and other ness Held by junior High school pupils, International Journal of Disability, Development and Education, (60), (40), P 329.

٣. ينبغي تدريب معلمي المدارس العادية على كيفية التعامل التربوي مع العاديين، وكيفية التعامل مع المواقف السلوكية. (٣٢)

٤. يفضل ألا يتجاوز عدد الأطفال المراد دمجهم في الفصل العادي عن طفلين، وترى الباحثة أن هذا الشرط يساهم في تخفيف العبء عن المعلم، حيث إنه كلما زاد العدد زادت الاحتياجات المختلفة وبالتالي يزيد العبء على المعلم.

٥. يجب أن يكون حجم الفصل مناسبًا، وذلك لحرية الحركة، وممارسة الأنشطة الداخلية، إضافة إلى التهوية، والإضاءة، والمخارج. (٣٣)

٦. يجب أن تتناسب المرافق الأخرى في المدرسة مع حاجات الأطفال المعاقين.

٧. ضرورة توفر غرفة مصادر، وخدمات مساندة لها تتناسب مع الأطفال جميعهم.

٨. وضع خطة، وجدول، وتقييم يتناسب مع التعامل مع الأطفال المعاقين.

٩. تنمية الاتجاهات الإيجابية نحو الدمج لدى جميع العاملين بالمدرسة.

١٠. إتقان البرامج الفردية، وتخطيطها قبل تنفيذها. (٣٤)

١١. التنوع في الأنشطة لكي تسمح بمشاركة الأطفال المعاقين.

١٢. مشاركة الأسرة، وتفعيل دورها في عملية الدمج.

---

(١) اتحاد هيئات رعاية الفئات الخاصة والمعوقين(٢٠١٢): متطلبات أساسية لازمة لتحقيق عملية الدمج . www.FAD.Kenanaonline.com

(33) Katina pollock (2013): A dmisteator and teachers, perceptions of school success in a publicly Funded catabolic scooting Ontario, Canada, catholic Education: A Journal of In query and practice . vol. 16. No2, March 2013. p, 320.

(٣) رفيدا أحمد (٢٠١٦): اتجاهات مدراء المدارس نحو الدمج في محافظة معينة، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، ١٧٤، ج٢، ص٧٠٣.

١٣.أن تتم عملية الدمج بصورة تدريجية ومدروسة، وترى الباحثة أن هذا الشرط من أهم الشروط، حيث إنه يساعد في تجنب المشكلات التي قد تتعرض لها عملية الدمج، إذا نُفذت دون دراسة مسبقة. (٣٥)

١٤.اختيار المدرسة ذات الإمكانيات المناسبة لحاجات الطفل المعاق بقدر الإمكان.

١٥.ضرورة تهيئة الأطفال العاديين وتعريفهم بخصائص الطفل المراد دمجه وكيفية التعامل معه. (٣٦)

وترى الباحثة أنه يجب توفير أخصائي نفسي مدرب للتعامل مع الآثار النفسية التي قد تؤدي إليها عملية الدمج بالنسبة للأطفال العاديين أو المدمجين.

خامساً: إيجابيات الدمج:

لكل نظام جديد إيجابيات وسلبيات تظهر عند تطبيقه، ويتناول هذا الجزء إيجابيات الدمج وهي كالتالي:

١. يمنح الدمج الأطفال المعاقين فرصاً أكبر لقضاء وقت أطول مع الأقران العاديين.

٢. يتفاعل الطفل المعاق خلال الدمج، ويتعاون مع أقرانه العاديين.

٣. يستفيد الطفل المعاق من التفاعل القائم مع الأقران العاديين خلال عملية الدمج لتحسين، وتطوير سلوكه الاجتماعي، ومهاراته اللغوية.

٤. يفترض أن تتوفر المقاييس الملائمة للطفل المعاق في مدارس الدمج لتجنب الطفل أخطاء التشخيص التي قد تحدث من جراء استخدام مقاييس غير ملائمة. (٣٧)

---

(٤) هناء عبد الحليم وممدوح الجعفري (٢٠١١): البيئة التربوية ودمج غير العاديين بمؤسسات رياض الأطفال، الإسكندرية، مصر، دار المعرفة الجامعية، ص٥٢.

(٥) انتصار محمد جواد (٢٠١٣): دمج ذوي الاحتياجات الخاصة بالمجتمع، هيئة التعليم التقني، المعهد الطبي التقني، بغداد، العراق. https: //www.asj.net

٥. **دمج الأطفال المعاقين في مدارس عادية لا يتطلب تكلفةً ماليةً باهظةً مقارنةً مع تكلفة المدارس الخاصة التي قد ترهق ميزانية الدولة.**

٦. **يساعد الدمج في تحقيق تحصيل أكاديمي أكبر للأطفال المعاقين.**

٧. **يتطلب الدمج عدداً أقل من مدرسي التربية الخاصة، مقارنة مع الأعداد المطلوبة للمدارس الخاصة، مما يساعد في حالة عدم تواجد أعداد كافية من المتخصصين.**

٨. **يغير الدمج اتجاهات العاملين مع الأطفال المعاقين والأقران العاديين، خاصة لأولئك الأطفال ذوي الإعاقة البسيطة في الصفوف العادية.** (٣٨)

وترى الباحثة أن تحقيق هذه الإيجابيات يأتي بالتخطيط المدروس قبل تطبيق الدمج.

سادساً: سلبيات الدمج:

تتلخص سلبيات الدمج في النقاط التالية:

١. **قد يشعر الطفل المعاق بالعزلة إذا لم يحصل على فرصته للتفاعل بشكل مناسب مع الأقران العاديين.**

٢. **قد يصاب الطفل بالإحباط في حالة استخدام التحصيل الأكاديمي كمعيار أوحد لتقييم أدائه في الفصل العادي.**

٣. **قد يفقد الطفل المعاق الاهتمام الفردي الذي يحصل عليه عادةً في المدارس الخاصة، والفصول الخاصة.** (٣٩)

---

(١) المركز المصري الكندي لعلاج صعوبات التعليم (٢٠٠٨): التربية الخاصة "دمج ذوي الاحتياجات الخاصة من محددات المفهوم إلى تعددية العوائد"، القاهرة. www.m.ahewar.org

(٢) فوزية عبد الباقي الجمالي (٢٠٠٩): تقويم تجربة دمج ذوي الاحتياجات الخاصة مع التلاميذ العاديين في التعليم الأساسي من وجهة نظر المديرين والمعلمين وأولياء الأمور والأطفال أنفسهم، سلطنة عمان مجلة الجامعات العربية للتعليم والتربية، مج٧، ع٢، ص٨١.

٤. **قد لا تجد أسرة الطفل المعاق دعماً من أسر أخرى تعاني من نفس الوضع، حيث إن معظم الأطفال في صفوف الدمج عاديون ولا يشتركون مع الطفل المعاق في حاجاته الخاصة.**

٥. **قد يصاب الطفل المعاق بالإحباط إذا ما تعرض لضغط من أسرته لتحسين أداءه، ومستوى أداء أقرانه العاديين في الفصل.** (٤٠)

سابعاً: أشكال الدمج:

١. **الدمج المكاني: ويسمى أحياناً الصفوف الخاصة الملحقة في المدرسة العادية، ويعني بذلك تعليم الأطفال المعاقين في المدارس العادية ضمن صفوف أو وحدات صفية خاصة بحيث تشترك المدرسة الخاصة مع المدرسة العامة في البناء المدرسي.**

٢. **الدمج الأكاديمي: ويقصد به التحاق الأطفال المعاقين مع الأطفال العاديين في الصفوف العادية طوال الوقت، ويتلقى هؤلاء الأطفال برامج تعليمية مشتركة، ويشترط في هذا النوع من الدمج توفر الظروف والعوامل التي تساعد على إنجاح هذا النوع من الدمج، ومنها تقبل الأطفال العاديين للأطفال المعاقين في الصف العادي، وتوفير مدرس التربية الخاصة الذي يعمل جنباً إلى جنب مع المدرس العادي، وذلك لتوفير الإجراءات التي تعمل على إنجاح هذا الاتجاه، والمتمثلة في الاتجاهات الاجتماعية وإجراء الامتحانات وتصميمها.** (٤١)

---

(١) محمد مقداد وآخرون (٢٠٠٨): رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة في الوطن العربي، المؤسسة العربية للاستثمارات العلمية وتمية الموارد البشرية، المكتب الجامعي الحديث للنشر، مج١، ص ٩٨.

(٢) ماجدة عيد (٢٠٠١): مناهج وأساليب تدريس ذوي الحاجات الخاصة، عمان، الأردن، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط٥، ص٢٠.

(٣) مريم صالح عبد الله (٢٠٠٩): دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع، الدوحة، قطر، المركز الثقافي الاجتماعي بالجمعية القطرية لتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة، ص٥٤.

٣. الدمج الاجتماعي: ويقصد به التحاق الأطفال المعاقين مع الأطفال العاديين في مجال السكن والعمل، ويسمى أيضاً الدمج الوظيفي، ويهدف هذا النوع إلى توفير الفرص المناسبة للتفاعل الاجتماعي والحياة الاجتماعية الطبيعية بين الأفراد العاديين والمعاقين. (٤٢)

ثامنا: واقع عملية الدمج في مصر:

في عام (١٩٩٥م) تم عقد المؤتمر القومي الأول للتربية الخاصة بمصر، والذي أوصى بوضع تصور مستقبلي شامل لخدمات التربية الخاصة، مع التركيز على التوجه إلى استراتيجية الدمج.

أما في العام الدراسي (٢٠٠٠-٢٠٠١) أصدر وزير التعليم قراراً بافتتاح فصول للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة بالمدارس العادية، وقد بلغ عددها (٢٤٤) فصلاً، بدأت الدراسة بها فعلياً في يوم ٢٠٠١/٩/١٥م، وقد التحق بها قرابة الألف تلميذا من المعاقين عقليًا بدرجة بسيطة، وكان يتم الدمج خلال الأنشطة فقط، وقد استلزم ذلك عقد دورات تدريبية قصيرة للمعلمين والمديرين والأخصائيين النفسيين، وذلك بالاشتراك مع مركز سيتي – كاريتاس.

قامت العديد من الجمعيات الأهلية والمؤسسات بجهود واضحة لتفعيل عملية دمج ذوي الاحتياجات الخاصة، نذكر منها:

١. المشروع الاستطلاعي لمركز سيتي لدمج ذوي الاحتياجات الخاصة في الفصول العادية، بدعم من وزارة التربية والتعليم واليونسكو، وذلك في ستِ مدارس بمحافظة القاهرة والإسكندرية والمنيا.

تجربة الجمعية المصرية لرعاية ذوي الاحتياجات الخاصة، بدعم من اليونسكو وعن موقع (وزارة التربية والتعليم ٢٠٠٨) فقد أصدر وزير التربية والتعليم في عام

(٤) سهير محمد شاش (٢٠٠٦): استراتيجية دمج ذوي الاحتياجات الخاصة القاهرة، مصر، مكتبة زهراء الشرق، ص٦٢.

٢٠٠٩/٢٠٠٨ قراراً وزارياً بقبول ودمج التلاميذ ذوي الإعاقات الطفيفة بمدارس التعليم العام في جميع مراحل التعليم، على أن يبدأ بالحلقة الابتدائية من التعليم الأساسي ورياض الأطفال، وذلك اعتباراً من العام الدراسي ٢٠٠٩/٢٠١٠م، وذلك في إطار الخطة الاستراتيجية لتطوير التعليم قبل الجامعي والتي تهدف إلى تنفيذ الدمج الكامل في ١٠% من مدارس الجمهورية. (٤٣)

وشمل القرار كل من: صعوبات التعلم، بطئ التعلم، اضطرابات سمعية، وبصرية، وحركية، وبعض حالات التوحد، على أن يتم دمجهم في المدارس العادية بصحبة معلم دمج، وهذا الأمر تطبيقاً لحملة "التعليم من أجل الجميع"، والتي صدقت عليها مصر عام (٢٠٠٠م) مع منظمة اليونسكو، والتي قضت بأن ما نسبته ٥% من ذوي الاحتياجات الخاصة يمكنهم الالتحاق ببعض الكليات، بل وبعض الوظائف.

وأوضح القرار الوزاري بأنه سيتم تقويم التلاميذ المعاقين بحسب نوع الإعاقة طبقاً لما تحدده الإدارة العامة للتربية الخاصة بالوزارة، وبالتنسيق مع المركز القومي للامتحانات والتقويم التربوي، مع مراعاة توفير المعينات التربوية لأداء كافة أنواع التقويم، ويكون صرف الحوافز للمعلمين في الفصول التي يوجد بها تلاميذ معاقين مدمجين في ضوء مستوى الأداء والإمكانات المتاحة.

وعلى الرغم من التطور الذي حدث في مجال التربية الخاصة خلال العقود الأخيرة، إلا أن مصر ما زالت تقف عند مرحلة الدمج الجزئي وليس الدمج الكلي، وقد أكدت العديد من الدراسات أن عملية الدمج ما زالت تواجه الرفض من الكثير من المعلمين في مصر، حيث تتلخص أرائهم حول أن هؤلاء الأطفال يفضل أن يتواجدوا بمدارس خاصة، وربما يفسر هذا الاتجاه السلبي تجاه الدمج من قبل المعلمين بأنه يرجع إلى غياب التدريب على كيفية التعامل مع هؤلاء الأطفال، وأن فشل هؤلاء الأطفال يمثل فشل للمعلمين أنفسهم وكذلك لإدارة وأداء المدرسة. (٤٤)

---

(١) المركز الدولي للمعرفة والتدريب: دمج الطلاب ذو اضطراب التوحد www.iktcanter. com

(٢) مركز معلومات وزارة التربية والتعليم، www.moe.gov.eg

المتغير الثاني: حقوق الطفل المعاق في التشريعات الدولية:

مقدمة:

حقوق الطفل المعاق هي جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان، ووضع اتفاقيات ومواثيق خاصة بالمعاق جاءت مراعاة لاحتياجاته ومتطلباته الخاصة، حيث إنه يحتاج إلى الرعاية والحماية كغيره من سائر الأطفال، إلا أن تلك الرعاية والحماية يجب أن تقدم له بما يتناسب مع احتياجاته التي تختلف باختلاف الإعاقة التي يعاني منها.

وتتناول الباحثة في هذا الجزء بعض المواثيق الدولية، والعربية، والمحلية التي اهتمت بمجال حقوق الطفل المعاق وذلك للإجابة على السؤال الثاني من أسئلة البحث والذي ينص على: ما حقوق الطفل المعاق التي يتضمنها الاتفاقيات المختلفة؟ وتعرض الباحثة هذه الحقوق على النحو التالي:

أولاً: حقوق الطفل المعاق في المواثيق الدولية:

تناولت الباحثة في هذا الجزء بعض المواثيق الدولية التي اهتمت بحقوق الطفل المعاق ومنها:

١. إعلان حقوق الطفل لعام ١٩٥٩م:

يعترف هذا الإعلان في المبدأ الثاني منه بأنه يجب أن يتمتع الطفل المعاق بوقاية خاصة، حيث نص على أنه "يجب أن يكون للطفل حق التمتع بوقاية خاصة، وأن تتاح له الفرصة والوسائل وفقاً لأحكام القانون وغير ذلك، لكي ينشأ من النواحي البدنية، والروحية، والاجتماعية على غرار طبيعي، وقد حرص الإعلان في المبدأ الخامس منه على أنه يجب توفير العلاج الخاص، والتربية، والرعاية التي تقتضيها حالة الطفل المصاب بعجز بسبب إحدى العاهات، وبموجب هذا المبدأ يكون من حق الطفل المصاب بعاهة جسمانية أو عقلية أو

اجتماعية أن يحصل على عنايةٍ خاصة تلائم ظروف حالته الصحية، أو العقلية، أو النفسية، أو الاجتماعية. (٤٥)

٢. الإعلان الخاص بحقوق المتخلفين عقليًا لعام ١٩٧١:

اهتمت الجمعية العامة للأمم المتحدة بحقوق المتخلفين عقليًا، حيث تنوه بأن إعلان التقدم والنماء في الميدان الاجتماعي قد أعلن ضرورة حماية حقوق ذوي العاهات البدنية، والعقلية، وتضع نصب عينها ضرورة مساعدة الأشخاص المتخلفين عقليًا على إنماء قدراتهم في مختلف ميادين النشاط، وضرورة تيسير اندماجهم في المجتمع، وطبقاً لما جاء في هذا الإعلان يجب أن يتمتع المتخلف عقليًا بنفس الحقوق التي يتمتع بها سائر البشر، ويكون له حق الحصول على الرعاية، والعلاج، والحصول على فرص من التعليم، وأن يتمتع بالأمن الاقتصادي وبمستوى معيشة لائقة له. (٤٦)

٣. الإعلان العالمي بشأن حقوق المعوقين عام ١٩٧٥م:

أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة مجموعة أساسية لحقوق المعاقين، حيث تؤكد إيمانها بحقوق الإنسان، وحرياتهم الأساسية كجزء من العدالة الاجتماعية، وترى ضرورة التمسك بمبادئ الإعلان الدولي لحقوق الإنسان، والتمسك أيضاً بالأسس التي يقوم عليها التقدم الاجتماعي، والتي أقرتها المنظمات الدولية مثل: منظمة العمل الدولية، واليونسكو، واليونيسيف، ومنظمة الصحة العالمية وغيرها، والعمل على اتخاذ الأساليب الخاصة، وذلك للحد من الإعاقة وتأهيل المعاقين جسدياً، وحسياً، وعقليًا، ورعايتهم، وإعادة تأهيلهم لتطوير قدراتهم، وإعادة تأهيل المعاقين طبياً، وعلاجياً، وثقافياً، ورياضياً، وإرشادهم، وتشغيلهم، وتطوير قدراتهم، مع ضرورة دمجهم في المجتمع، وذلك ليمارسوا حياتهم العادية، وتأمين مستوى حياة المعاقين بصورة أفضل، كما أن لهم الحق في الضمان الاجتماعي، والاقتصادي،

---

(١) هناء علي كريم (٢٠٠٦): دراسة في تشريعات ومنظمات الطفولة في مصر، جامعة القاهرة، كلية الحقوق.

(٢) وائل أنور بندق (٢٠١٠): المرأة والطفل وحقوق الإنسان، الإسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية.

ومحاولة حماية المعاق من أي أنظمة، أو معاملة ذات طبيعة تمييزية، وحقه في الاستعانة بمساعدة قانونية من ذوي الاختصاص لحماية شخصيته وماله، مع ضرورة مراعاة حالته البدنية، والعقلية في الإجراءات القانونية المطبقة. (٤٧)

٤. إعلان السنة الدولية للمعوقين لعام ١٩٨١م:

أعلنت الجمعية العامة لعام ١٩٨١م: سنة دولية للمعوقين في إطار موضوع "المشاركة الكاملة والمساواة"، وقررت جعل هذه السنة سنة دولية للمعوقين، وذلك لتحقيق مجموعة من الأهداف منها: محاولة دمج الأطفال المعاقين في المجتمع، ومساعدتهم على التكيف الجسماني والنفسي، وكذلك إتاحة فرص العمل المناسبة لهم، وتشجيع مشاريع الدراسة والبحث التي تستدعي مشاركة المعوقين في الحياة اليومية مشاركة فعلية وعملية، ومحاولة تثقيف الجمهور، وتوعيته بحقوق المعوقين في اتخاذ تدابير فعالة للوقاية من العجز ولإعادة تأهيل المعوقين. (٤٨)

٥. اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ١٩٩٢م:

تناولت هذه الاتفاقية كل ما يخص الأشخاص ذوي الإعاقة بمختلف مراحلهم العمرية، وفي النقاط التالية تحديد البنود الخاصة بالطفل المعاق وهي كالتالي:

أ. تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير الضرورية لكفالة تمتع الطفل ذوي الإعاقة تمتعاً كاملاً بجميع حقوق الإنسان، والحريات الأساسية، وذلك على قدم المساواة مع غيرهم من الأطفال.

ب. يكون توخي أفضل مصلحة للطفل في جميع التدابير المتعلقة بالأطفال ذوي الإعاقة، كاعتبار أساسي.

---

(١) محمد ضياء الدين خليل (٢٠١٤): حقوق الطفل مفهومها وتطورها، طرابلس، المؤتمر الدولي السادس للحماية الدولية للطفل، من الفترة ٢٠-٢٢ /١١/٢٠١٤.

(٢) حقوق الطفل المعاق في الشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية والإقليمية المعاصرة .Https://www Resear chgate. net

ج. تكفل الدول الأطراف تمتع الأطفال ذوي الإعاقة بالحق في التعبير بحرية عن أدائهم في جميع المسائل التي تمسهم، مع إيلاء الاهتمام الواجب لآرائهم وفقاً لسنهم ومدى نضجهم، وذلك على أساس المساواة مع غيرهم من الأطفال، وتوفير المساعدة على ممارسة ذلك الحق، بما يتناسب مع إعاقتهم وسنهم.

د. تعترف الدول الأطراف بحق الأطفال ذوي الإعاقة في التعليم دون تمييز، وعلى أساس تكافؤ الفرص. (٤٩)

ثانياً: حقوق الطفل في المواثيق العربية:

١. ميثاق حقوق الطفل العربي لعام ١٩٨٣م:

قدم هذا الميثاق مجموعة من الأهداف، وكان من بين هذه الأهداف الهدف السادس، والذي يتعلق بتأسيس نظام لرعاية الأطفال المعوقين، وذلك ضماناً لاندماجهم في المجتمع، ولإنماء مواهبهم وإبرازهم، حيث نص الهدف السادس للميثاق على تأسيس نظام للرعاية والتربية الخاصة للأطفال المعوقين، تتضمن لهم الاندماج في الحياة الطبيعية والمنتجة لمجتمعهم، وإبراز مواهبهم. (٥٠)

٢. الميثاق الإفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته لعام ١٩٩٠م:

اعترفت المادة ١٣ من الميثاق على حقوق الطفل المعاق وحمايته حيث نصت على أن:

أ. تعترف الدول الأطراف في الميثاق بوجوب تمتع الطفل المعاق عقليًا أو جسدياً بحياة كاملة وكريمة، في ظروف تكفل له كرامته وتعزز اعتماده على نفسه، وتيسر مشاركته الفعلية في المجتمع.

---

(49) مركز هردو لدعم التغيير الرقمي (٢٠١٤): حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة، القاهرة https//hrdo egypt.org

(٢) حقوق الطفل المعاق في المواثيق الدولية https//elhaiah.wordpress.com

ب. تعترف الدول الأطراف في الميثاق بحق الطفل المعاق في التمتع برعاية خاصة، وتضمن للطفل المؤهل لذلك وللمسئولين عن رعايته رهناً بتوفير الموارد المتاحة، وتقديم المساعدة التي يقدم عنها طلب، وتضمن بشكل خاص إمكانية حصول الطفل المعاق فعلاً على التدريب، والإعداد لممارسة عمل، والفرص الترفيهية، وتلقيه ذلك بصورة تؤدي إلى تحقيق الاندماج الاجتماعي، بما في ذلك نموه الثقافي والروحي على أكمل وجه ممكن. (٥١)

٣. القواعد الموحدة بشأن تحقيق تكافؤ الفرص للمعاقين لعام ١٩٩٣م:

بموجب قرار الجمعية العامة رقم ٦٩/٨٤ الصادر في ٢٠ ديسمبر ١٩٩٣م، صدرت القواعد الموحدة بشأن تحقيق تكافؤ الفرص للمعوقين، والتي توضح بصورة واضحة برنامج العمل لعام ١٩٨٢م، حيث إنها تعالج بشكل مباشر مسألة مسؤولية الدول الأعضاء، وتشتمل على آلية مستقلة وفعالة للرصد، في شكل مقرر خاص يقدم تقاريره إلى لجنة التنمية الاجتماعية، وطبقاً لما جاء في التقرير الأمني العام للأمم المتحدة لعام (٢٠٠٠) أن هناك إدراك متزايد من قبل العديد من البلدان لمحاولة معالجة مشاكل المعوقين في سياق التنمية الشاملة.

ويتضح ذلك من محاولة إدماج المعوقين في هذه الحياة الاجتماعية وإشراكهم في التنمية العامة، وفي هذا الصدد نشير إلى أن الحكومات في العديد من البلدان نفذت أنشطة تهدف إلى تعزيز الأطر التشريعية والمؤسسية المتعلقة بالسياسات لتعزيز حقوق وتلبية احتياجات المعوقين. (٥٢)

ثالثاً: حقوق الطفل المعاق في المواثيق المحلية:

---

(٣) الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته (١٩٩٠): مكتبة حقوق الإنسان، https//child.charter <hrlibrary.cumn.edu

(١) الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان (٢٠٠٨): حقوق المعاق، السعودية، سلسلة أعرف حقوقك.

١. قانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ بأحكام حماية الطفل والمعدل بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ٢٠٠٨م:

لقد أفرد قانون الطفل المصري بابًا خاصة برعاية الطفل المعاق وتأهيله، وهو الباب السادس الذي جمع بين طياته كل ما يتعلق بأوجه الرعاية الخاصة به، حيث جعل على عاتق الدولة أن تحمي الطفل من كل فعل قد يصيبه بضرر في صحته، أو نموه البدني، أو العقلي، أو الروحي، أو الاجتماعي، وتعمل على اتخاذ كافة التدابير اللازمة لإسهام وسائل الإعلام في برنامج التوعية والإرشاد في مجال الوقاية من الإعاقة، وتعريفهم بحقوق الطفل المعاق وتوعيتهم، وتوعية القائمين على رعايتهم، وذلك لإدماجهم في المجتمع؛ مادة (٧٥)؛ وقد خول القانون للطفل المعاق الحق في أن يتمتع برعاية خاصة، سواء أكانت اجتماعية، أو صحية، أو نفسية، تجعله قادراً على الاعتماد على نفسه، لتيسير اندماجه ومشاركته في المجتمع الذي حوله؛ مادة (٧٦)؛ كما أعطى لهذا الطفل الحق في التربية والتعليم، وفي التدريب والتأهيل المهني في ذات المدارس والمعاهد ومراكز التدريب المتاحة للأطفال غير المعاقين. (٥٣)

٢.وثيقة إعلان العقد الثاني ٢٠٠٠ – ٢٠١٠م لحماية الطفل المصري ورعايته:

اعتبر هذا العقد بمثابة إشارة البدء لكي تحتل قضايا الطفولة الاهتمام الأكبر، باعتبارها الأساس لكل خطط المستقبل، وقد حدد في هذا العقد أهداف معينة لحماية الطفل المصري، ومن بين هذه الأهداف أنه يجب إتاحة فرصة التعليم النظامي، وغير النظامي، والتأهيل بمختلف أنواعه للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، وذلك على أساس دخولهم في النظام الذي يناسب ظروف كل منهم، وأبرزهم الأطفال العاملين والأطفال المعاقين، وكذلك إتاحة الفرصة لعلاج

(٢) محمد محمود حثه (٢٠٠٨): قانون الطفل المصري رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ والمعدل بقانون ١٢٦ لسنة ٢٠٠٨.

الأطفال عن طريق التأمين الصحي بنسبة تصل إلى ٩٠% تشمل الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة. (٥٤)

الدراسة الميدانية تحليلها وتفسير نتائجها:

أولاً: إجراءات الدراسة:

تهدف إطار إجراءات الدراسة إلى التعرف على واقع نظام الدمج بالمدارس العامة بمحافظة الشرقية في ضوء حقوق الطفل المعاق، والكشف عن المعوقات التي تحول دون تطبيق هذا النظام بالمدارس العامة، ومقترحات عينة الدراسة للتغلب على معوقات تطبيق نظام الدمج في جمهورية مصر العربية في ضوء الإمكانات والموارد المتاحة، ولتحقيق هذا الهدف قامت الباحثة بالآتي:

١. هدف الدراسة الميدانية:

هدفت الدراسة الميدانية التي قامت بها الباحثة إلى التعرف على واقع تطبيق نظام الدمج داخل المدارس عينة الدراسة في ضوء ما نصت عليه الاتفاقيات والمواثيق الخاصة بحقوق الطفل المعاق "حقوق تعليمية، حقوق جسدية، حقوق نفسية، حقوق اجتماعية "

٢. إعداد أداة البحث:

تمثلت أداة البحث في استبانة؛ وقد مرت عملية إعداد الاستبانة بالخطوات الآتية:

- ❖ تم الاطلاع على الدراسات السابقة والأدبيات التربوية ذات الصلة بنظام تطبيق الدمج بالمدارس العامة وكذا حقوق الطفل المعاق، وذلك بهدف صياغة محاور الاستبانة.
- ❖ تكونت الاستبانة من أربعة محاور هي: محور الحقوق التعليمية، محور الحقوق الجسدية، محور الحقوق النفسية، محور الحقوق الاجتماعية؛ واشتمل المحور الأول على (١٩)

(٣) إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي (٢٠٠٥): حقوق الطفل نظره تحليلية وثائقية من حقوق الطفل العربي والمسلم في العالم المعاصر، الإسكندرية، مكتبة الإسكندرية للكتاب.

مفردة؛ والثاني: اشتمل على (٩) مفردة؛ والثالث: اشتمل على (١١) مفردة؛ والرابع: اشتمل على (١١) مفردة.

وكانت الإجابة على عبارات المحاور في صورة تتضمن إثبات المفردة أو نفيها من خلال مقياس ثنائي يقيس مدى توافر العبارة أو عدم توافرها (متوفر-غير متوفر).

- تم عرض الاستبانة على السادة المحكمين* من الخبراء والمتخصصين، وذلك للتحقق من مدى ملائمة الاستبانة للغرض التي وضعت من أجله، ومدى وضوح العبارات وسلامة الصياغة، ومدى كفاية العبارات والإضافة إليها أو الحذف منها، وتمت مراعاة ملاحظات ومقترحات السادة المحكمين.
- تم وضع الأداة في صورتها النهائية مكونة من أربعة محاور رئيسة على النحو التالي:

المحور الأول: الحقوق التعليمية.

المحور الثاني: الحقوق الجسدية.

المحور الثالث: الحقوق النفسية.

المحور الرابع: الحقوق الاجتماعية.

وللتحقق من مدى صلاحية هذه الاستبانة للتطبيق تم عمل الآتي:

- حساب صدق الاستبانة: ويعني الصدق أن تقيس الاستبانة ما وضعت لقياسه (حمدي عطيفة، ٢٠٠٢: ٢٩٥)، وقد تم حساب صدق الاستبانة بالطرق الآتية:
- صدق المحكمين (الصدق الظاهري): لإعطاء مؤشر لصدق الاستبانة تم عرضها على عدد من السادة أعضاء هيئة التدريس المتخصصين في مجال تربية الطفل، وقد بلغ عددهم (١١) محكما، وقد تم تعديل ما اتفق عليه (١٠) من مجموع (١١) محكما، أي بما يمثل نسبة اتفاق (٩١.٧%) من المحكمين والجدول الأتي يوضح ذلك.

* ملحق (١) بالسادة المحكمين.

جدول (١)

(آراء المحكمين حول استبانة حقوق الطفل المعاق (ن = ١١))

م	الحقوق	الاستجابات							
		هام بدرجة كبيرة		هام بدرجة متوسطة		هام بدرجة ضعيفة		غير هام	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
١	الحقوق التعليمية	٩	٨١.٨	١	٩.١	-	-	١	٩.١
٢	الحقوق الجسدية	٨	٧٢.٧	١	٩.١	١	٩.١	١	٩.١
٣	الحقوق النفسية	٧	٦٣.٦	٢	١٨.٢	١	٩.١	١	٩.١
٤	الحقوق الاجتماعية	٨	٧٢.٧	٢	١٨.٢	-	-	١	٩.١

- **حساب الصدق الذاتي للاستبانة: والذي سيتضح أثناء عرض الثبات للاستبانة.**
- **مؤشر صدق التكوين الفرضي (الاتساق الداخلي) construct validity Indicator : تم حساب صدق الاتساق الداخلي للاستبانة بعد تطبيقها على عينة عشوائية(*) من معلمات رياض الأطفال بمدارس محافظة الشرقية؛ وذلك من خلال:**

– **ارتباط درجة كل مفردة بالدرجة الكلية للمحور؛ حيث تم حساب معاملات ارتباط درجة كل مفردة بالدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه بعد حذف درجة المفردة من الدرجة الكلية للمحور، وجاءت النتائج كما هي مبينة بالجدول (٢).**

(*) بلغ حجم العينة العشوائية (عينة التقنيين) ٣٠ فردا.

جدول (٢)

قيم معاملات ارتباط درجة كل مفردة بالدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي اليه بعد حذف درجتها من الدرجة الكلية للمحور

	المفردة	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧
الحقوق التعليمية	معامل الارتباط	٠.٩٤٠**	٠.٧٦٥**	٠.٩٤٠**	٠.٩٧٤**	٠.٨٤٧**	٠.٦٤٥**	٠.٨١٣**
	المفردة	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤
	معامل الارتباط	٠.٨٩٨**	٠.٨٩٨**	٠.٩٧٤**	٠.٩٢٢**	٠.٧٨٢**	٠.٩٠٥**	٠.٨٩٨**
	المفردة	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩		
	معامل الارتباط	٠.٨٠٤**	٠.٨٧٤**	٠.٩٠٧**	٠.٧٦٣**	٠.٨٢٦**		
الحقوق الصحية	المفردة	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦
	معامل الارتباط	٠.٨٩٥**	٠.٧٤٣**	٠.٨٠٥**	٠.٨٥٢**	٠.٧٦١**	٠.٨٨٧**	٠.٧٧٥**
	المفردة	٢٧	٢٨					
	معامل الارتباط	٠.٨٤٣**	٠.٥٨٧**					
الحقوق النفسية	المفردة	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥
	معامل الارتباط	٠.٧١٢**	٠.٤٠٠*	٠.٥٩٠**	٠.٥٠٢**	٠.٦٧٣**	٠.٦٥٧**	٠.٦٩٦**
	المفردة	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩			
	معامل الارتباط	٠.٦١٣**	٠.٧٠٠**	٠.٦٤٩**	٠.٥٣٤**			
الحقوق الاجتماعية	المفردة	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦
	معامل الارتباط	٠.٤٥١*	٠.٥٥٨**	٠.٥٨٢**	٠.٥٢٥**	٠.٧٣٦**	٠.٧٣٣**	٠.٩١٣**
	المفردة	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠			
	معامل الارتباط	٠.٩٠٧**	٠.٨٩٠**	٠.٦٦٦**	٠.٥٦٦**			

(*): دال عند ٠.٠٥ (**) : دال عند ٠.٠١

يتضح من نتائج جدول (٢) أن جميع معاملات الارتباط كانت موجبة ودالة عند مستوى دلالة (٠.٠١)؛ حيث تراوحت قيم معاملات ارتباط كل مفردة بالدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه بين (٠.٤٠٠) و(٠.٩٧٤) ويدل ذلك على وجود علاقة جيدة ومهمة وقوية* بين درجة كل مفردة والدرجة الكلية للمحور.

* قد اقترح جيلفورد تفسيرا لمعاملات الارتباط حسب أحجامها، وذلك إذا كانت الارتباطات دالة (مهمة أو حقيقة)، إلا أن هذه التفسيرات لا تنطبق على الارتباطات غير الدالة؛ وهي على النحو التالي (محمد خليل عباس وأخرون، ٢٠١٤):

أ- معامل الارتباط الأقل من ٠,٢ (ضعيف) ويدل على علاقة غير مهمة.

ب- معامل الارتباط من ٠,٢ إلى ٠,٣٩ (ضعيف) ويدل على وجود علاقة ضعيفة.

ج- معامل الارتباط من ٠,٤ إلى ٠,٦٩ (متوسط) ويدل على علاقة جيدة ومهمة.

د- معامل الارتباط أكبر من ٠,٩ (مرتفع جدا) ويدل على علاقة شبه تامة.

- ارتباط درجة كل محور بالدرجة الكلية للاستبانة: حيث تم حساب معاملات ارتباط درجة كل محور بالدرجة الكلية للاستبانة بعد حذف درجة كل محور من الدرجة الكلية للاستبانة، وجاءت النتائج كما هي مبينة بالجدول (٣):

جدول (٣)

قيم معاملات ارتباط درجة كل محور بالدرجة الكلية للاستبانة بعد حذف درجته من الدرجة الكلية للاستبانة

محاور الاستبانة	معامل ارتباط المحور بالدرجة الكلية للاستبانة	الدلالة
الحقوق التعليمية	**٠.٧٠٨	٠.٠١
الحقوق الجسدية	**٠.٦٨٧	٠.٠١
الحقوق النفسية	**٠.٥٤٢	٠.٠١
الحقوق الاجتماعية	*٠.٣٩٩	٠.٠٥

(*): دال عند ٠.٠٥ (**) : دال عند ٠.٠١

يتضح من نتائج جدول (٣) أن جميع قيم معاملات الارتباط كانت موجبة ودالة عند مستوى دلالة (٠.٠١) تقريبا، كما بلغت قيمة معاملات ارتباط كل بعد بالدرجة الكلية للاستبانة ما بين (٠.٣٩٩) و(٠.٧٠٨) مما يدل على وجود علاقة قوية ومهمة بين درجة كل محور بالدرجة الكلية للاستبانة.

❖ حساب ثبات الاستبانة بطريقة ألفا كرونباخ:

ويعنى ثبات الاستبانة أن الاستبانة تعطى نتائج واحدة إذا ما أعيد تطبيقها على العينة ذاتها من المفحوصين تحت نفس الظروف، وقد تم حساب الاستبانة بطريقة ألفا كرونباخ Alpha- chornbach، وكانت النتائج كما هي مبينة بالجدول (٤):

جدول (٤)

قيم معاملات ثبات "ألفا كرونباخ" للمحاور الفرعية والاستبانة ككل

محاور الرئيسة للاستبانة	ن	م	تباين	ع	معامل ثبات ألفا كرونباخ
الحقوق التعليمية	١٩	٢٨.٢٧	١٣٣.١٧	١١.٥٤	٠.٩٧٩
الحقوق الجسدية	٩	١٣.٣٠	١٣.٩٤	٣.٧٣	٠.٨٣٠
الحقوق النفسية	١١	١٧.١٠	٢٠.٧١	٤.٥٥	٠.٨٢٨
الحقوق الاجتماعية	١١	١٦.٣٣	٢٣.٧٥	٤.٨٧	٠.٨٩٠
الاستبانة ككل	٥٠	٧٥.٠٠	٢٢٩.٤٥	١٥.١٥	٠.٩١٨

يتضح من نتائج جدول (٤) أن قيم الثبات لمحاور الاستبانة تراوحت ما بين (٠.٨٢٨، ٠.٩٧٩) وهي قيم ثبات عالية ومقبولة إحصائيا.

ويتبين مما سبق أن الاستبانة ككل تتمتع بدرجة من الصدق والثبات تسمح للباحث باستخدامها في الدراسة الحالية مكونة من (٥٠) مفردة دون حذف أي مفردة بناء على نتائج الصدق والثبات.

٣. الصورة النهائية للاستبانة:

تكونت الاستبانة في صورتها النهائية(*) من (٥٠) مفردة، لتوضح الحقوق التعليمية، والجسدية، والنفسية، والاجتماعية للطفل المعاق، ومن ثم أصبحت الاستبانة صالحا للاستخدام ويمكن الوثوق في النتائج التي نحصل عليها من خلال تطبيقها على عينة الدراسة، لوضع التصور المقترح غرض الدراسة والجدول التالي يلخص مواصفات استبانة حقوق الطفل المعاق.

* ملحق (٢) استبانة حقوق الطفل المعاق

جدول (٥)

مواصفات استبانة حقوق الطفل المعاق

محاور الاستبانة	عدد المفردات	أرقام المفردات	النسبة المئوية للمفردات
الحقوق التعليمية	١٩	١-١٩	%٣٨
الحقوق الجسدية	٩	٢٠-٢٨	%١٨
الحقوق النفسية	١١	٢٩-٣٩	%٢٢
الحقوق الاجتماعية	١١	٤٠-٥٠	%٢٢
المجموع	٥٠	من ١ إلى ٥٠	%١٠٠

❖ أداة الدراسة الميدانية في شكلها النهائي، وهي كالتالي:

جدول (٦)

استبانة ممارسات حقوق الطفل المعاق

الحقوق	مفردات الاستبانة وعباراتها	متوفر	غير متوفر
أولاً: الحقوق التعليمية	١. يقبل بالمدرسة أطفال معاقين حركيًا.		
	٢. يقبل دمج الأطفال المعاقين سمعيًا.		
	٣. يقبل دمج الأطفال المعاقين بصريًا.		
	٤. يقبل دمج الأطفال المعاقين إعاقة عقلية بسيطة.		
	٥. يقبل دمج الأطفال المعاقين للأطفال بطيء التعلم.		
	٦. يتم دمج الأطفال في فصول خاصة بهم.		
	٧. يتم دمج الأطفال مع الأطفال العاديين في نفس الفصل.		
	٨. يعي المعلم حقوق الطفل المعاق في التشريعات.		
	٩. يتفهم المعلم الحاجات الخاصة للطفل.		
	١٠. اجتاز المعلم دورات تدريبية في مجال الدمج.		
	١١. تناسب مرافق المدرسة الإعاقات المختلفة.		
	١٢. يوجد وسائل تعليمية متنوعة تناسب جميع الأطفال.		
	١٣. تتوفر بالمدرسة غرفة مصادر مجهزة.		
	١٤. يسعى المعلم لاشتراك الطفل المعاق في الأنشطة التعليمة.		
	١٥. يتناسب المنهج احتياجات الأطفال المعاقين.		
	١٦. معايير تقييم الأداء تتناسب مع الطفل المعاق.		

الحقوق	مفردات الاستبانة وعباراتها	متوفر	غير متوفر
	١٧. يتوفر بالمدرسة مقاييس عقلية لتحديد تطوير الطفل.		
	١٨. لكل طفل سجل لمتابعة تطور مهاراته (القراءة– الكتابة– الحساب).		
	١٩. يوجد معلم تخصصي تربية خاصة.		
ثانيا: الحقوق الجسدية	١. يوجد بالمدرسة مقاييس خاصة لمتابعة نمو الطفل المعاق. ٢. يوجد طبيب لمتابعة الأطفال المعاقين. ٣. يتوفر سجل طبي لكل طفل تظهر فيه مشكلاته الصحية. ٤. يشجع الطفل على ممارسة الأنشطة الرياضية. ٥. يدرب الطفل المعاق على الاعتناء بنظافته الشخصية. ٦. تساهم المدرسة في توفير الأدوية الخاصة ببعض الحالات. ٧. يتمتع الطفل المعاق بتأمين صحي مدرسي كغيره من الأطفال. ٨. لا يتعرض الطفل المعاق للإساءة الجسدية. ٩. يدرب الطفل على الاعتماد على نفسه في تناول طعام صحي.		
ثالثا: الحقوق النفسية	١. يوجد في المدرسة أخصائي نفسي. ٢. لا يشعر الطفل المعاق بضغوط نفسية داخل المدرسة. ٣. يساهم الدمج في تقليل الإحساس بالإعاقة لدى الطفل المدمج. ٤. يراعي المعلم الفروق الفردية بين الأطفال المعاقين وأقرانهم العاديين. ٥. يعزز ويكافئ الطفل عند إنجازه لمهارة ما. ٦. تساعد المدرسة الطفل في تقبل ذاته. ٧. توفر المدرسة للطفل سبل الأمن والسلامة. ٨. تشبع الأنشطة داخل المدرسة حاجة الطفل للاعتماد على النفس. ٩. يتكيف الطفل مع أقرانه داخل المدرسة. ١٠. يوجد بالمدرسة مقاييس نفسية تناسب الطفل المعاق. ١١. يسمح للطفل المعاق بالتعبير عن مشاعره.		
رابعا: الحقوق الاجتماعية	١. يتقبل المعلم دمج الطفل المعاق داخل المدرسة. ٢. يتقبل الأطفال العاديين زملائهم من المعاقين. ٣. يشارك الطفل المعاق في الأنشطة الاجتماعية "الحفلات، الزيارات، الرحلات". ٤. تتعاون أسر الأطفال العاديين مع أسر الأطفال المعاقين. ٥. دمج الطفل المعاق ينمي لديه التوافق الاجتماعي. ٦. يقيم الأطفال المعاقين علاقات اجتماعية مع المحيطين بهم. ٧. يوجد أخصائي اجتماعي داخل المدرسة. ٨. يتوفر سجل لمتابعة تطور الطفل الاجتماعي. ٩. تشارك أسر هؤلاء الأطفال في بعض أنشطة المدرسة "الحفلات". ١٠. تساهم المدرسة في نوعية المجتمع بقضية الدمج " ندوات، ...". ١١. تعقد المدرسة اجتماعات دورية مع أسرة الطفل لمتابعة تطوره ومشكلاته.		

٤. عينة الدراسة:

تكونت عينة الدراسة من خمسة مدارس للمرحلة الابتدائية والتي طبق بها نظام الدمج في محافظة الشرقية، وتم تطبيق الاستبانة بواقع (٦) معلمين في كل مدرسة ليصبح العدد الإجمالي للعينة (٣٠) معلمًا، وقد تم اختبار العينة بطريقة عشوائية ويمكن توضيح العينة في الجدول التالي:

جدول (٧)

جدول توضيحي للمدارس عينة الدراسة

م	اسم المدرسة	مسئولو الدمج (المعلمون)	عدد الأطفال المدمجين	عدد الأولاد	عدد البنات	نوع الإعاقة
١	مدرسة الشهيد وائل رجب.	٦	٦	٥	١	سمعية، بطيء التعلم، عقلية بسيطة
٢	مدرسةتل القاضي.	٦	٦	٣	٣	سمعية، عقلية بسيطة.
٣	مدرسة الإمام محمد عبده.	٦	٤	٣	١	عقلية بسيطة.
٤	مدرسة عمر بن الخطاب.	٦	٥	٤	١	عقلية بسيطة.
٥	مدرسة علي بن أبي طالب.	٦	٥	٥	٠	بطيء التعلم، عقلية بسيطة
المجموع		٣٠	٢٦	٢٠	٦	سمعي، عقلي بسيط بطيء التعلم.

ثانيا: تحليل نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها:

يتناول هذا الجانب عرض الدراسة الوصفية لمعرفة واقع تطبيق نظام الدمج بالمدارس العامة بمحافظة الشرقية في ضوء حقوق الطفل المعاق وبناء عليه يتم الإجابة على فرض الدراسة واسئلتها.

وللإجابة على السؤال الأول من أسئلة الدراسة: ما واقع نظام الدمج في المدارس العامة بمحافظة الشرقية؟ وللتعرف على درجة ممارسة معلمو مدارس الدمج لنظام الدمج في ضوء تطبيق حقوق الطفل المعاق في خمس مدارس حكومية بمحافظة الشرقية، حيث تم تطبيق الأداة على (٣٠) معلم من معلمي مدارس الدمج بمحافظة الشرقية، وقامت الباحثة بحساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحاور الاستبانة الأربعة وهي: (الحقوق التعليمية، الحقوق الجسدية، الحقوق النفسية، الحقوق الاجتماعية)، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول (٨):

جدول (٨):

استجابات أفراد الدراسة على المحاور الفرعية لاستبانة حقوق الطفل المعاق مرتبة تنازليا حسب متوسطات الموافقة

رقم العبارة	أقل درجة	أعلى درجة	ن	م	ع	التباين	درجة التوافر	الرتبة
س٤٥	٠	١	٣٠	١.٠٠	٠.٠٠	٠.٦٠٥	متوسطة	١
س١٨	٠	١	٣٠	١.٠٠	٠.٠٠	٠.٤٤٢	متوسطة	٢
س٤	٠	١	٣٠	١.٠٠	٠.٠٠	٠.٦٣١	متوسطة	٣
س٧	٠	١	٣٠	٠.٩٣	٠.٢٥	٠.٣٨٥	متوسطة	٤
س٢٢	٠	١	٣٠	٠.٩٠	٠.٣١	٠.٤٩٣	متوسطة	٥
س٤٦	٠	١	٣٠	٠.٨٠	٠.٤١	٠.٤٦٤	متوسطة	٦
س٣٧	٠	١	٣٠	٠.٨٠	٠.٤١	٠.٤٦٤	متوسطة	٧
س٢٦	٠	١	٣٠	٠.٨٠	٠.٤١	٠.٣٢٤	متوسطة	٨
س٢٣	٠	١	٣٠	٠.٨٠	٠.٤١	٠.٣٢٤	متوسطة	٩
س١٣	٠	١	٣٠	٠.٧٧	٠.٤٣	٠.٠٠٠	متوسطة	١٠
س٤١	٠	١	٣٠	٠.٧٣	٠.٤٥	٠.٠٠٠	متوسطة	١١
س٣٦	٠	١	٣٠	٠.٦٧	٠.٤٨	٠.٠٠٠	متوسطة	١٢
س٣٩	٠	١	٣٠	٠.٦٠	٠.٥٠	٠.٠٦٤	متوسطة	١٣
س٣٥	٠	١	٣٠	٠.٥٧	٠.٥٠	٠.٠٩٣	متوسطة	١٤
س٤٢	٠	١	٣٠	٠.٥٣	٠.٥١	٠.١٦٦	متوسطة	١٥
س٣٢	٠	١	٣٠	٠.٥٠	٠.٥١	٠.١٦٦	متوسطة	١٦
س٢	٠	١	٣٠	٠.٤٣	٠.٥٠	٠.١٦٦	منخفضة	١٧
س٥	٠	١	٣٠	٠.٤٣	٠.٥٠	٠.١٦٦	منخفضة	١٨

رقم العبارة	أقل درجة	أعلى درجة	ن	م	ع	التباين	درجة التوافر	الرتبة
س٤٨	٠	١	٣٠	٠.٤٠	٠.٥٠	٠.١٨٥	منخفضة	١٩
س٢٧	٠	١	٣٠	٠.٤٠	٠.٥٠	٠.٢٠٢	منخفضة	٢٠
س٩	٠	١	٣٠	٠.٤٠	٠.٥٠	٠.٢٣٠	منخفضة	٢١
س٣٤	٠	١	٣٠	٠.٣٧	٠.٤٩	٠.٢٤٨	منخفضة	٢٢
س٣١	٠	١	٣٠	٠.٣٣	٠.٤٨	٠.٢٥٤	منخفضة	٢٣
س٣٣	٠	١	٣٠	٠.٣٠	٠.٤٧	٠.٢٥٧	منخفضة	٢٤
س٣٨	٠	١	٣٠	٠.٣٠	٠.٤٧	٠.٢٥٩	منخفضة	٢٥
س٤٠	٠	١	٣٠	٠.٢٧	٠.٤٥	٠.٢٥٤	منخفضة	٢٦
س١٥	٠	١	٣٠	٠.٢٤	٠.٤٤	٠.٢٥٤	منخفضة	٢٧
س١٤	٠	١	٣٠	٠.٢٣	٠.٤٣	٠.٢٤٨	منخفضة	٢٨
س١٢	٠	١	٣٠	٠.٢٣	٠.٤٣	٠.٢٤٨	منخفضة	٢٩
س٢٩	٠	١	٣٠	٠.٢٠	٠.٤١	٠.٢٤٨	منخفضة	٣٠
س٢٤	٠	١	٣٠	٠.٢٠	٠.٤١	٠.٢٤٠	منخفضة	٣١
س١٠	٠	١	٣٠	٠.٢٠	٠.٤١	٠.٢٣٠	منخفضة	٣٢
س٤٧	٠	١	٣٠	٠.٢٠	٠.٤١	٠.٢١٧	منخفضة	٣٣
س٤٤	٠	١	٣٠	٠.٢٠	٠.٤١	٠.٢١٧	منخفضة	٣٤
س٤٣	٠	١	٣٠	٠.٢٠	٠.٤١	٠.٢٠٢	منخفضة	٣٥
س٢٨	٠	١	٣٠	٠.٢٠	٠.٤١	٠.١٩٠	منخفضة	٣٦
س٢٥	٠	١	٣٠	٠.٢٠	٠.٤١	٠.١٨٥	منخفضة	٣٧
س١١	٠	١	٣٠	٠.١٠	٠.٣١	٠.١٨٥	منخفضة	٣٨
س٦	٠	١	٣٠	٠.١٠	٠.٣١	٠.١٦٦	منخفضة	٣٩
س٥٠	٠	١	٣٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.١٦٦	منخفضة	٤٠
س٤٩	٠	١	٣٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.١٦٦	منخفضة	٤١
س٣٠	٠	١	٣٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.١٦٦	منخفضة	٤٢
س٢١	٠	١	٣٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.١٦٦	منخفضة	٤٣
س٢٠	٠	١	٣٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.١٦٦	منخفضة	٤٤
س١٩	٠	١	٣٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.١٦٦	منخفضة	٤٥
س١٧	٠	١	٣٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.١٦٦	منخفضة	٤٦
س١٦	٠	١	٣٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٩٣	منخفضة	٤٧
س٨	٠	١	٣٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٩٣	منخفضة	٤٨
س٣	٠	١	٣٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠٠	منخفضة	٤٩
س١	٠	١	٣٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠٠	منخفضة	٥٠

يتضح من جدول (٨) أن أفراد الدراسة من معلمي مدارس الدمج يرون ضعف تطبيق نظام الدمج في ضوء تطبيق حقوق الطفل المعاق في المدارس التعليمية الخاصة بهم بدرجة (منخفضة)، بمتوسط حسابي يتراوح بين (٠.٠٠ إلى ١.٠٠)، وانحراف معياري يتراوح ما بين (٠.٠٠، ٠.٥١)، وهو المتوسط الذي يقع في الفئة الثانية من فئات الاستبانة على المقياس الثنائي ويدل على عدم التوافر، والتي تبين أن خيار موافقة أفراد الدراسة على درجة توافر تطبيق نظام الدمج في ضوء حقوق الطفل المعاق تشير إلى (منخفضة) في أداة الدراسة، وهو ما يوضح القصور في تطبيق نظام الدمج في ضوء حقوق الطفل في المدارس العامة محل الدراسة؛ وبذلك تمت الإجابة على السؤال الأول للدراسة وهو ما واقع نظام الدمج في المدارس العامة بمحافظة الشرقية؟

كما يوضح جدول (٩) حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحاور الاستبانة ككل.

جدول(٩)

استجابات أفراد الدراسة على استبانة حقوق الطفل المعاق ككل مرتبة تنازليا حسب متوسطات الموافقة

محاورالاستبانة مرتبة تنازليا	ن	أقل درجة	أعلى درجة	م	ع	التباين	درجة التوافر	الرتبة
الحقوق التعليمية	٣٠	٤	٨	٦.٠٧	١.٤١	١.٩٩	منخفضة	١
الحقوق النفسية	٣٠	٣	٦	٤.٦٣	١.٠٧	١.١٤	منخفضة	٢
الحقوق الاجتماعية	٣٠	٢	٦	٤.٣٣	٠.٨٤	٠.٧١	منخفضة	٣
الحقوق الجسدية	٣٠	٣	٤	٣.٥٠	٠.٥١	٠.٢٦	منخفضة	٤
الاستبانة ككل	٣٠	١٤	٢٢	١٨.٥٣	٢.٤٠	٥.٧٨	منخفضة	

يتضح من الجدول السابق عدم تطبيق نظام الدمج بالمدارس العامة في ضوء حقوق الطفل المعاق تبعا لاستجابات عينة الدراسة والتي جاءت أقل درجة على الاستبانة (١٤) وأعلى درجة للاستبانة (٢٢) من الدرجة الكلية للاستبانة وهي (٥٠) بالمقياس الثنائي الذي يدل على التوافر أو عدم التوافر، وبلغ عدد مفردات الاستبانة (٥٠) مفردة.

ومن خلال الجداول الإحصائية السابقة لاحظت الباحثة أن عدد الأطفال المدمجين الأولاد أكثر من عدد البنات وقد يرجع ذلك لخوف أولياء الأمور من تعرض ابنتهم للاستغلال بسبب الإعاقة، كما يلاحظ اقتصار الإعاقات المدمجة على "سمعية، بطيء التعلم، عقلية بسيطة".

وقد استنتجت الباحثة من خلال الزيارات الميدانية ومقابلات المسئولين في المدارس عينة الدراسة والمشاهدات إلى جانب تحليل البيانات والمعلومات، أن واقع نظام الدمج في المدارس العامة بمحافظة الشرقية لا يتناسب مع الأهداف المرجوة من تطبيق هذا النظام، والتي أكدت عليها حقوق الطفل المعاق في المواثيق والاتفاقيات الخاصة بهذه الفئة.

وتستعرض الباحثة في النقاط التالية نتائج تحليل واقع الدمج في المدارس عينة الدراسة في ضوء حقوق الطفل المعاق:

أولاً: بالنسبة للحقوق التعليمية:

١. ضعف وعي المعلمين والعاملين بتلك المدارس بسيكولوجية الطفل المعاق وحاجاته الخاصة.
٢. ضعف التجهيزات والأدوات التي تلائم احتياجات الإعاقات المختلفة.
٣. خلو معظم المدارس المطبق بها نظام الدمج من غرفة المصادر.
٤. تقتصر سجلات متابعة الأداء للأطفال على الشهادة الشهرية لدرجات المواد الدراسية المختلفة، والتي لا تراعى الفروق الفردية بين الفئتين.
٥. لا تراعى المناهج الدراسية الفروق الفردية بين الفئتين من الأطفال.
٦. لا يوجد معايير تقييم خاصة بأداء الأطفال المعاقين.
٧. عدم إلمام العاملين بالمدرسة باتفاقيات ومواثيق حقوق الطفل المعاق مما يجعلهم غير ملمين بتلك الحقوق.
٨. ضعف التدريب والتأهيل للمعلمين والعاملين في مدارس الدمج.

ثانياً: بالنسبة للحقوق الجسدية:

١. لا يوجد طبيب دائم في المدرسة لمتابعة المشكلات الصحية المرتبطة ببعض الإعاقات، أو التعامل مع الإصابات التي قد تصيب الطفل المعاق أثناء تحركه أو غيرها.

٢. عدم توفر سجل مرضى للأطفال المعاقين داخل المدرسة للتعرف على الأعراض المصاحبة للإعاقة، أو الأدوية التي يتناولها بصفة مستمرة، أو في أوقات محددة قد تتعارض مع فترة وجوده بالمدرسة.

٣. تعرض الطفل المعاق لبعض الإصابات الجسدية بسبب تعرضه للسقوط أو الضرب.

٤. لا تقام بالمدارس أي ندوات أو ورش عمل يوضح فيها للطفل المعاق كيفية المحافظة على صحته من خلال المحافظة على النظافة الشخصية، تناول طعام صحي، الحرص على عدم التعرض لإصابات بسبب السرعة في الحكة أو لمس مفاتيح أو سلوك الكهرباء، وغيرها.

ثالثاً: بالنسبة للحقوق النفسية:

١. لا يتقبل معظم المعلمين دمج هذه الفئة في نفس الفصول، حيث إنهم يرون أن هذا النظام يزيد من أعبائهم مما يشعرهم بعدم الرضا، وبالتالي ينعكس بالسلب في تعاملهم مع الأطفال المعاقين.

٢. يتعرض بعض الأطفال المعاقين للتنمر "الجسدي واللفظي" من أقرانهم العاديين والعكس صحيح.

٣. ندرة وجود أخصائي نفسي في المدرسة، إلى جانب عدم توفير المقاييس النفسية المناسبة للكشف عن مشكلات الطفل المعاق النفسية.

٤. عدم قيام المعلم بتعزيز ومكافأة الطفل المعاق عند إنجازه لمهمة معينة، مما يشعر الطفل المعاق بعدم الثقة بالنفس وبالفشل في بعض الأحيان.

٥. لا يسمح للطفل المعاق التعبير عن مشاعره بحجة أن وقت الحصة لا يسمح.

رابعاً: بالنسبة للحقوق الاجتماعية:

١. ضعف دور المدرسة في توعية الآباء والمجتمع المحيط بالمدرسة بنظام الدمج وأهميته وكيفية والتعامل معه.

٢. ضعف دور المدرسة في إشراك أسرة الطفل المعاق في الأنشطة المدرسة، والتي تسهم بدورها في خلق جو من الألفة والتعاون بين العاملين بالمدرسة وأولياء الأمور.

٣. لا يشترك الطفل المعاق في المناسبات والزيارات التي تقوم بها المدرسة مثل: الرحلات، المسابقات، الحفلات، ....

٤. ضعف وعي الأخصائي الاجتماعي بالمدرسة بخصائص الطفل المعاق، وكيفية التعامل مع مشكلاته، والتي تختلف بنسبة كبيرة عن مشكلات الطفل العادي.

٥. ضعف دور المدرسة في توعية الأطفال العاديين، وأسرهم لسيكولوجية الطفل المعاق، وأهمية تقبل دمجه في المدرسة العادية.

التصور المقترح:

بناء على ما سبق عرضه من إطار نظري ودراسة ميدانية استخدمت فيها الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، توصلت الباحثة إلى تحقيق فرض الدراسة الذي ينص على: يكون حل المشكلات التي تعيق نظام الدمج بالمدارس العامة بمحافظة الشرقية في ضوء التعرف على حقوق الطفل المعاق أعلى منه عند المدارس التي لا تعرف هذه الحقوق، وذلك من خلال تقديم هذا التصور المقترح، حيث يقوم ذلك الفرض المتجه على محور أساسي قائم على كيفية تطبيق نظام الدمج في المدارس العامة في ضوء مراعاة حقوق الطفل المعاق وتفعيلها، وفى هذا الجزء أقدم تصورًا مقترحًا لتطوير وتفعيل نظام الدمج بالمدارس العامة في ضوء حقوق الطفل المعاق بمحافظة الشرقية، وذلك للإجابة أيضا على التساؤل الرئيس للبحث والذي ينص على: ما التصور المقترح لتطوير نظام الدمج في المدارس العامة بمحافظة الشرقية في ضوء حقوق الطفل المعاق؟، وكذلك الإجابة على التساؤل الفرعي الثالث والذي ينص على: ما متطلبات التصور المقترح لتطوير نظام الدمج في المدارس العامة بمحافظة الشرقية في ضوء حقوق الطفل المعاق؟

١. أهداف التصور المقترح:

أ- نشر الوعي بحقوق الطفل المعاق في المدرسة بوجه خاص، وفي المجتمع بوجه عام.

ب- اقتراح بعض الحلول والآليات التي يمكن من خلالها التغلب على نقاط الضعف الموجودة بالمدارس المطبق بها نظام الدمج.

ج-التأكيد على أهمية التعاون والتنسيق بين جميع الجهات التي تتعامل مع الطفل المعاق، وعلى المدرسة كونها مؤسسة تربوية هامه في المجتمع.

د- التأكيد على ضرورة تهيئة البيئة داخل المدرسة وخارجها لتقبل نظام الدمج قبل تطبيقه، حتى يحقق هذا النظام التربوي أهدافه المرجوة.

٢. متطلبات التصور المقترح:

أ- نتائج الدراسة الميدانية للمدارس عينة الدراسة والتي ساعدت في الوصول إلى المقترحات المناسبة.

ب-الاتفاقيات والوثائق الخاصة بذوي الاحتياجات الخاصة "المعاقين"، والتي تتيح التعرف على الحقوق المختلفة للأطفال المعاقين.

ج-جعل المناهج الدراسية أكثر مرونة حتى تتناسب مع كافة الحاجات والفئات.

د- وضع معايير لتقييم الأداء الأكاديمي تتناسب مع قدرات وإمكانيات الأطفال المعاقين.

ه- توجيه وإرشاد الأطفال العاديين نحو تقبل أقرانهم المدمجين معهم في المدرسة، وإعداد البرامج الإرشادية التي تعمل على تغيير الاتجاهات السلبية، وتدعم الاتجاهات الإيجابية نحو هؤلاء الأطفال.

و- عمل دليل إرشادي للمعلمين يحتوي على المعلومات والبيانات اللازمة حول نظام الدمج، إلى جانب آليات تأهل للتعامل مع المشكلات والسلوكيات التي قد تصدر من الطفل المعاق أثناء القيام بالعملية التعليمية.

ز- عمل دليل إرشادي أو مطوية تحتوي على المعلومات الخاصة بالدمج، وأهميته، وأهدافه، وتوزع على الأطفال العاديين وأسرهم، للمساهمة في تقبلهم لهذا النظام التربوي.

ح-أن تشارك المدرسة أولياء الأمور في برنامج الدمج من خلال القيام ببعض المهام الأكاديمية داخل المدرسة، وأيضاً من خلال التنسيق بين المدرسة التي بها الدمج، ومدارس التربية الخاصة لمساعدتهم.

ط-اطلاع أولياء أمور الأطفال المعاقين على تطور مهارات أبناءهم بصفة مستمرة، حتى يقدر أولياء الأمور دور الدمج الإيجابي في حياة أبناءهم.

ي-يمكن أن تنظم الإدارات التعليمية مسابقات بين المدارس لا يشترك فيها سوى الأطفال المعاقين، وتقديم جائزة تشجيعية للمدرسة الفائزة لتشجيع باقي المدارس على الاهتمام بتطوير قدرات وإمكانيات الأطفال المعاقين فيها.

٣. معوقات تواجه تطبيق التصور المقترح:

أ. عدم تناسق الجهود والخدمات التربوية التي تقوم بها المؤسسات التربوية مع باقي مؤسسات المجتمع.

ب. نقص المباني والتجهيزات المدرسية مما يؤثر على تعميم ونشر تجربة الدمج على كافة مدارس محافظة الشرقية، وخاصة في المناطق الريفية التي لا يتوفر بها مدارس للتربية الخاصة.

ج.ضعف وعي كثير من الأفراد في المدراس خاصة، وفي المجتمع عامة بحقوق الطفل المعاق، مما يجعلهم غير متقبلين لفكرة الدمج.

د. عدم توفر المرونة الملائمة في البرامج التعليمية المقدمة للأطفال المعاقين، مما يصعب معرفة إمكانية الطفل المعاق الحقيقية.

٤. مقترحات للتغلب على معوقات تطبيق التصور المقترح:

أ. ضرورة إنشاء مراكز متخصصة للمعلومات تخدم الفئات الخاصة بكل أنواع الإعاقة، بشرط سهولة الوصول إليها، والاستفادة من خدماتها لتطوير عملية الدمج.

ب. ضرورة التكامل بين الجهود التربوية لمدارس الدمج ووزارة التربية والتعليم، والشئون الاجتماعية، ومراكز حقوق الطفل لرعاية الأطفال المدمجين ودمجهم في المجتمع.

ج. إنشاء خط ساخن للرد على استفسارات المعلمين والعاملين بالمدرسة، وأولياء أمور الأطفال بمختلف فئاتهم، ومساعدتهم في حل المشكلات التي يواجهونها مع الدمج.

د. تفعيل دور منظمات المجتمع المدني، والمراكز الحقوقية في دعم نظام الدمج مادياً ومعنوياً.

ه. تفعيل دور الإعلام في تسليط الضوء على هذه القضية إلى جانب تنمية وعي الجمهور بحقوق الطفل المعاق، وضرورة التعامل معه كفرد له حقوق إذا منحت له أشعرته بكرامته وبأهميته في المجتمع.

و. تشجيع رجال الأعمال والميسورين في كل قرية أو مدينة بها مدارس دمج، للمساهمة في توفير الأجهزة والمعدات والوسائل التي تساهم في تطوير نظام الدمج بالمدرسة.

ز. توفير الوسائل والبرامج التي تساعد الطفل المعاق في اكتشاف قدراته، والتركيز على ما يمكن له فعله وليس ما لا يستطيع فعله.

ح. وضع آليات للتعاون بين مدارس الدمج، وكليات التربية، وكليات التربية للطفولة المبكرة، وكليات رياض الأطفال، وكليات الآداب قسم علم نفس، وكليات الحقوق للاستفادة من المتخصصين فيها في مجالات "علم النفس– حقوق الطفل– سيكولوجية الطفل المعاق"، إلى آخره من التخصصات التي يمكن الاستفادة منها عند تنظيم الدراسة التدريبية، وورش العمل للمعلمين، والإداريين، وأولياء الأمور.

ط. الاستفادة من وسائل التواصل الاجتماعي في نشر المعلومات والبيانات حول نظام الدمج وحقوق الطفل المعاق، حيث إنها وسيلة أكثر انتشاراً في نقل المعلومات.

٥. آليات تنفيذ التصور المقترح:

أ- إزالة كافة الحواجز التي تعيق الأطفال المعاقين عن ممارسة حياتهم اليومية الطبيعية في البيئة التي يعيش بها.

ب- تفعيل التشريعات في مجال التربية الخاصة بشكل يشجع تضافر جهود العديد من الأطراف والهيئات التي تمثل الجوانب الاجتماعية المختلفة.

ج-جعل المقررات الخاصة بسيكولوجية الطفل المعاق وحقوقه مقدرات أساسية في جميع الكليات التربوية حتى ولو كانت غير متخصصة في مجال التربية الخاصة.

د- جعل الوعي بحقوق الطفل عامة وحقوق الطفل المعاق خاصة من شروط النجاح في مسابقات تعين المعلمين في مسابقات وزارة التربية والتعليم.

ه- وضع عقوبات رادعة لكل من يساهم في نشر أفكار سلبية حول الدمج، أو السعي لإفشاله في المدرسة أو المجتمع ككل.

المراجع

أولا: المراجعة العربية:

١) إبراهيم بن حمد النقيثان (٢٠١٢): الدمج المجتمع الشامل لذوي الإعاقة في المجتمع العربي الإسلامي، سلطنة عمان، الملتقى الثاني عشر للجمعية الخليجية للإعاقة خلال الفترة ٦-٨ مايو ٢٠١٢م، عمان.

٢) اتحاد هيئات رعاية الفئات الخاصة والمعوقين(٢٠١٢): متطلبات أساسية لازمة لتحقيق عملية الدمج FAD.Kenanaonline. com

٣) أحمد محمد عقل (٢٠١٢): حقوق الطفل المعاق بين الشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية، مجلة المؤتمر العالمي الثاني للشريعة والقانون، الأردن، مج٢، ص١٤١.

٤) إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي (٢٠٠٥): حقوق الطفل نظره تحليلية وثائقية من حقوق الطفل العربي والمسلم في العالم المعاصر، الإسكندرية، مكتبة الإسكندرية للكتاب

٥) انتصار محمد جواد (٢٠١٣): دمج ذوي الاحتياجات الخاصة بالمجتمع، هيئة التعليم التقني، المعهد الطبي التقني، بغداد، العراق https: //www.asj.net

٦) الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان (٢٠٠٨): حقوق المعاق، السعودية، سلسلة أعرف حقوقك.

٧) جمهورية مصر العربية، وزارة التربية والتعليم (١٩٨١): قانون التعليم الصادر بالقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١.

٨) حابس العوالمة (٢٠٠٣): سيكولوجية الأطفال غير العاديين، عمان، الأردن، الأهلية للنشر والتوزيع، ط٢، ص٢٥.

٩) ـــــــــــ (٢٠٠٣): سيكولوجية الأطفال غير العاديين، عمان، الأردن، الأهلية للنشر والتوزيع، ط٢، ص٣١.

١٠) حسام الخلف (٢٠١١): مشكلات دمج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة من وجهة نظر المعلمين والمدراء وأولياء الأمور، رسالة ماجستير منشورة، كلية التربية جامعة دمشق، دمشق، سوريا .

١١) حقوق الطفل المعاق في الشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية والإقليمية المعاصرة\Https://www Resear chgate. net

١٢) حقوق الطفل المعاق في المواثيق الدولية https//elhaiah.wordpress.com

١٣) رفيدا أحمد (٢٠١٦): اتجاهات مدراء المدارس نحو الدمج في محافظة معينة، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد ١٧٤ الجزء الثاني، ص٧٠٣.

١٤) رنا محمد صبحي (٢٠٠٧): دمج المعاق حركياً في المجتمع المحلي بيئياً واجتماعياً بمحافظة نابلس، رسالة ماجستير، سوريا، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح.

١٥) سهير محمد سلامة (٢٠١١): استراتيجيات دمج ذوي الاحتياجات الخاصة، القاهرة، مصر دار الزهراء للنشر، ص٤٦.

١٦) ـــــــــــ (٢٠١٦): استراتيجية دمج ذوي الاحتياجات الخاصة، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق، ص٤٣

١٧) سهير محمد شاش (٢٠٠٦): استراتيجية دمج ذوي الاحتياجات الخاصة، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق، ص٦٥.

١٨) ـــــــــــ (٢٠٠٦): استراتيجية دمج ذوي الاحتياجات الخاصة القاهرة، مكتبة زهراء الشرق، ص٦٢.

١٩) فتحي الزيات (٢٠٠٩): دمج ذوي الاحتياجات الخاصة الفلسفة، المنهج والآليات، القاهرة، دار النشر للجامعات، ص١٥.

٢٠) فوزية عبد الباقي الجمالي (٢٠٠٩): تقويم تجربة دمج ذوي الاحتياجات الخاصة مع التلاميذ العاديين في التعليم الأساسي من وجهة نظر المديرين والمعلمين وأولياء الأمور والأطفال أنفسهم، سلطنة عمان مجلة الجامعات العربية للتعليم والتربية، المجلد السابع، العدد الثاني، ص٨١.

٢١) كمال سيسالم (٢٠١٣): الدمج في مدارس التعليم العام وفصوله، الإمارات، دار الكتاب الجامعي، ط٥، ص١٩.

٢٢) ماجد عيد (٢٠٠١): مناهج وأساليب تدريس ذوي الحاجات الخاصة، عمان، الأردن، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط٥، ص١٧.

٢٣) ـــــــــ (٢٠٠١): مناهج وأساليب تدريس ذوي الحاجات الخاصة، عمان، الأردن، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط٥، ص٢٠.

٢٤) مارغيت سيرز، ويان سوتلك، ترجمة زيدان أحمد السرطاوي وآخرون (٢٠٠٠): الدمج الشامل لذوي الاحتياجات الخاصة الإمارات، دار الكتاب الجامعي، ص٣٥.

٢٥) محمد ضياء الدين خليل (٢٠١٤): حقوق الطفل مفهومها وتطورها، طرابلس، المؤتمر الدولي السادس، الحماية الدولية للطفل، من الفترة ٢٠-٢٢ /٢٠١٤/١١.

٢٦) محمد محمود العطار (٢٠١٥): دمج الأطفال المعاقين في المملكة العربية السعودية في ضوء تجارب بعض الدول الأجنبية، مجلة جامعة الباحة للعلوم الإنسانية، العدد ١٢.

٢٧) محمد محمود حثه (٢٠٠٨): قانون الطفل المصري رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ والمعدل بقانون ١٢٦ لسنة ٢٠٠٨.

٢٨) محمد مقداد وآخرون (٢٠٠٨): رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة في الوطن العربي، المؤسسة العربية للاستثمارات العلمية وتمية الموارد البشرية، المكتب الجامعي الحديث للنشر، مجلد ١، ص٩٨.

٢٩) المدرسة ومفهومها التربوي. Www.cpas.egypt.com

٣٠) المركز الدولي للمعرفة والتدريب: دمج الطلاب ذو اضطراب التوحد www.iktcanter. com

٣١) المركز المصري الكندي لعلاج صعوبات التعليم (٢٠٠٨): التربية الخاصة: دمج ذوي الاحتياجات الخاصة من محددات المفهوم إلى تعددية العوائد، www.m.ahewar.org

٣٢) مركز معلومات وزارة التربية والتعليم، www.moe.gov.eg

٣٣) مركز هردو لدعم التغيير الرقمي (٢٠١٤): حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة، القاهرة https//hrdo egypt.org

٣٤) مريم الأشقر (٢٠٠٣): دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع، الدوحة، المركز الثقافي الاجتماعي بالجمعية القطرية لتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة.

٣٥) مريم صالح عبد الله (٢٠٠٩): دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع، الدوحة، قطر، المركز الثقافي الاجتماعي بالجمعية القطرية لتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة، ص٥٤.

٣٦) مصعب سلمان أحمد (٢٠١٢): رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة ودورهم المعرفي، الأردن، دار زهراء للنشر، ص٤١.

٣٧) ملك السباعي (٢٠١٤): اتجاهات أولياء الأمور ومعلمات رياض الأطفال نحو دمج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في رياض الأطفال، مجلة جامعة البعث، المجلد ٣٦، العدد ٤، ص٢٠٧.

٣٨) مهدي معدي العجمي، نزال زيد الشمري (٢٠١٦): الدمج للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة في المداري العامة، وتأثيرها الاجتماعي من وجهة نظر المعلمين، الكويت، المجلة التربوية، العدد ٣١، ص١٢٤.

٣٩) مواهب إبراهيم ونيفين مصطفى (٢٠١٦): تأثير عملية الدمج على الطفل المدمج من منظور أولياء الأمور والمعلمين والعوامل المرتبطة بها، كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية .agr.pialexu.edu.eg .

٤٠) مي أبو غزالة (٢٠١٤): مشروع الرياض الدامجة www.syrianintergration.org

٤١) الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته (١٩٩٠) : مكتبة حقوق الإنسان، https//child.charter.hrlibrary.cumn.edu

٤٢) هناء عبد الحليم وممدوح الجعفري (٢٠١١): البيئة التربوية ودمج غير العاديين بمؤسسات رياض الأطفال، الإسكندرية، مصر، دار المعرفة الجامعية، ص٥٢.

٤٣) هناء علي كريم (٢٠٠٦): دراسة في تشريعات ومنظمات الطفولة في مصر، القاهرة، جامعة القاهرة، كلية الحقوق.

٤٤) وائل أنور بندق (٢٠١٠): المرأة والطفل وحقوق الإنسان، الإسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية.

٤٥) وليد خليفة وعيسى مراد (٢٠٠٩): المنظور الحديث للتربية الخاصة، القاهرة، مصر، دار الكتب العلمية، ص٢٩.

ثانيا: المراجعة الأجنبية:

46) Kahina H.and others (2013), Impact of mainstr eaming, and Disability visibility on social Representations of Disability and other ness Held by junior High school pupils, International Journal of Disability, Development and edu cation, (60), (40), P 329.

47) Katina pollock (2013): Admisteator and teachers, perceptions of school success in apublicly Funded catrablic schotin ontario,

canada, cathiolic Education: A Joutnal of In quiry and practice . vol 16. No2 , March 2013. p, 320.

48) Lamptey L.D. and others (2015) Republic of chane,s policyion Inclucive Education and Definitions of Disability Journal of palicy and tracticein Inteall ectual Disability, 12,(2), P 109.

49) Natalia Kontongona and Mrchal fajknos (2008) Ecpectations, antiocipated abstaclres and attitudes of active pre and primary schools t rachers towards in clusionin the regular classroom of children with special educatianal needs

50) Simon C., E ch eita G. Sandoval M.and loper M. (2010), the in elusive educational process of students with visual impairments in spain : an analysis from the p erspective of organization, journal visual impair ment blindness.

51) UniciF (2003): Ecamples of Inclusive Education (Bangladech). Katmandu, Unicif Regional office for south Asia.

52) UniciF(2003):Ecamples of Inclusive Education (pakistan). Katmandu, Unicif Regional office for south Asia.

53) UniciF (2003): Ecamples of Inclusive Education (pakistan). Katmandu, Unicif Regional office for south Asia.

54) UniciF (2003): Examples of Inclusive Education (Nepal). Katmandu, Unicif Regional office for south Asia.